





٢١٦٢

ش

شرح ذخير المتأهلين والنساء في تعريف  
الاطهار والداء للبركلي - كتب في القرن  
الثاني عشر الهجري تقديراً .

٣٧ ق

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد  
١٩٥١ × ١٥ سم

٦١٢

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
٢ - تاريخ النسخ



هذا

رسالة للفقير الديار  
البركوي





وتحريمنا هذين والنساء تعريف الاطهار والدماء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الرجال على النساء قوامين  
وامرهم بوعظرتين والتأديب وتعليم الدين اما الله  
فانه يقول لها انقي الله فان لي عليك حقا واعلمي  
ان طاعتي فرض عليك والصلوة والسلام على جيب  
رب العالمين وعلى اله واصحابه هدايات جمع الهادي  
الحق وهو الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال  
والعقائد والمذاهب باعتبار امتثالها ويقابل  
الباطل كذا في شرح العقائد النسبية وحجج حضم  
الحاء المهمة جمع الحامي وهو الحافظ والدافع الشرع  
المتين وبعد اي واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فقد  
اتفق الفقهاء على فرضية علم الحال على كل من من بالله  
واليوم الاخر من سنة ورجال فعرفة الدماء الخفية  
بالنساء واجبة اي فريضة عليهن وعلى الازواج والاولاد  
فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة واما  
التصبي والصبيبة فاذا راهقيا يجب عليهما تعلم  
الايمان واحكامه او وجب علي وليهما التعليم ولكن  
هذا اي علم الدماء المختصة بالنساء كان في زماننا

وفيه اشارة الى قوله تعالى  
فمظوهن واحجوهن في المضاجع  
واضربوهن فان اطعنكم فلا  
تغوا عليهن سبيلا اما الله  
فانه يقول لها انقي الله فان  
لي عليك حقا وارجمي عما انت  
عليه واعلمي ان طاعتي فرض عليك  
ونحو ذلك او قوله واحجوهن  
بعد ذلك ان لم ينفع الوعظ  
والنصيحة وقوله في المضاجع  
اي في المراقدة فلا تدخلوهن  
تحت اللثاق ولا يناسروهن  
فنبكون كناية عن الجماع وقيل  
المضاجع المباشرة اي لا يتبا  
يتوهن وقوله تعالى فان اطعنكم  
فلا تغوا عليهن سبيلا والمعنى  
فان يلوا عنهن التعرض واجعلوا  
بما كان منهن كان لم يكن فان  
التائب مكن لا ذنب له فاما اذا  
ضربها وجب في ذلك ان يكون  
بحسب لا يقضي الى الهلاك البتة  
وان مفرقا على بدنها ولا توالى  
في موضع واحد وثقي الوجه لانه جمع الحاسن وان يكون دون الاربعين  
وبعضهم قال لا يبلغ به عشرين لانه حكمة كاملة في حق العبد ومنهم من قال بشقي  
ان يكون الضرب بمندبل ملفوف او بيده ولا يضربها بالسياط ولا بالعصاة

مجهورا

مجهورا اي متروكا بل صار كانه لم يكن شئام مذكورا

بل كان منسيا غير مذكور بالواجبة لا يفرقون من

التفريق ومن الفرق بين الحيض والنفاس والاستحاضة

ولا يميزون بين الصحيحة من الدماء والاطهار

عطف على الدماء والفاسدة عطف على الصحيحة

اي وبين الفاسدة من الدماء والاطهار ترى اشياء

بالنصب مفعولة يكتفي بالمتون المشهورة واكثر

مسائل الدماء فيها الثلاثة المذكورة مفقودة

اي ليس بمذكورة فيها والكتب المبسوطة ك

التاثير خاتمة ومحيط السرخسي والمخلاصة

وشرح الهداية والمتون كذا نقل عنه لا يملكها

الا قليل والمالكون اكثرهم عن مطالعتها عاجزو

عليل واكثر نسختها في باب حيضها تحريف وتبديل

لعدم الاشتغال به اي باكثرها مذكور اي من

زمان طويل وفي الكلام اشارة الى ما ذكره في الطريقة

من انه لا خفاء ان الفساد والتغيير يزيدان بزيادة

الزمان لبعده عن عهدة النبوة انتهى وفي مسائله

اي باب الحيض كثير وصعوبة واختلافات وفي

الخلافة عن العدول تنبيه وفي اختيار المشايخ

مجهورا



وتصحيحهم ايضا فادرت ان اصنف رسالتك خاتمة  
اي جامعة بمسائله اي باب الحيز اللازمة  
خاتمة بالخاء المعجمة اي خاتمة عن ذكر خلاف ومباحث  
غير مهمة عطف على قوله ذكر مقتصر على الاقوى  
والاصح والمختار للفتوى مسهلة للضبط والفهم  
رجاء ان يكون لي زخرا في العقبى اي في الاخرة فيا  
الناظر اليها اي الرسالة بالله العظيم لا تعجل في التخطئة  
وفيه ايماء ان التخطئة جائزة والمذموم عجلة مجرد  
رويتك فيها اي في الرسالة المخالفة نصب على  
ان مفعول الرؤية لظاهر بعض الكتب المشهورة  
ففسى جواب انتهى ان تخطي ابن اخت خالتك  
ويكون ابن اخت خالتك مفعوله فتكون من الذين  
هلكوا في الممالك وحاصل هذا من قبيل عن عاب  
غيب فاني علة عدم الخطاء في هذه الرسالة بقدر  
الامكان قد صرفت شطرا بالفتح ناحية وجانب  
ونصف يقال شطر الشيء نصفه والمراد ههنا البعق  
لان النصف من عمرى في ضبط هذا الباب حتى يثبت  
بفضل الله والباب بالضم يقال خالص كل شيء لباي  
كذا في الاختوى والسمين بالفتح سموا يا غلو كسنة

والمهزول

والمهزول ضمة والصحيح والمعلول والجيد بالفتح وبكسر  
الياء المشددة اي ونسنت والتردي والضعيف و  
الفتوى ورجحت عطف على ميزت يا سيباب  
الترجيح المعتبرة عند علماء الاصول ما هو الراجح  
في نفس الامر من الاقوال واختيارات الائمة  
فارجع البصر كرتين وتأمل ما كتبنا مرتين وقد  
مرانفا واعرضه اي ما كتبنا على الفروع والوارد منه  
الفقه والاصول اي علم اصول الفقه وقواعد  
المنقول والمعقول عطف على تفسير للاصول  
لعلك تطلع على حقيقته اي حقيقت ما كتبنا  
وتظهر لك وجوه صحته وترجع الى التصويب  
من تخطئة ونقول الحمد لله الذي هدينا لهذا وما  
كننا لنهتدي لولا ان هدينا الله وفيه اقتباس  
لطيف ايضا فنقول اي فاقول انا باعانة  
سائر العلماء وبالله التوفيق ومنه اي من الله كل  
تحقيق وتدقيق هذه الرسالة مرتبة على مقدمة  
وفصول اما المقدمة ففيها نوعان النوع الاول  
في تفسير الالفاظ المستعملة اعلم ان الدماء المختصة  
بالنساء ثلثة حيض ونفاس واستحاضة والحيز



دم صادر من رحم اى منبت الولد ووعاؤه في  
البيطن كما في جامع الرموز خارج من فرج داخل  
فلو نزل الدم الى الفرج الداخل ليس بجيض في  
ظاهر الرواية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس  
ولو حكما ليدخل المتخلل والالوان سوى البياض  
الخالص بدون ولادة ليحترز عن النفاس والنفاس  
وهو في اللغة مصدر نفست المرأة بضم النون و  
فتحها دم كذلك اى صادر من رحم خارج من فرج  
داخل ولو حكما عقيب خروج اكثر ولد لم يسبقه  
ولد من اقل من سنة اشهر هذه الجملة صفة للولد  
الاول والاستحاضة وهي لغة مصدر استحاضت  
المرأة على المجهول اى استمر بها الدم كما في جامع الرموز  
وتسمى دما فاسدا ولو حكما ليدخل الالوان فقط  
خارج من فرج داخل لا عن رحم صفة دم والدم  
الصحيح ما لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد على العشرة  
في الحيض اما حقيقة او حكما بان يراد على عادتها  
على اربعين في النفاس اما حقيقة او حكما كما سبق  
ولا يكون في احد طرفيه عطف على لا ينقص والضمير  
المحذو راجع الى ماد دم ولو حكما ببيان ممرار والدم

المطلق

المطلق ما لا يكون حياضا ولا نفاسا والطهر الصحيح  
ما لا يكون اقل من خمسة عشر يوما وفي الهداية  
والطهر اذا كان اقل من خمسة عشر يوما وهو طهر  
كالدم المتوالي لانه طهر فاسد ولا يشوبه الشوب  
بمعنى الخلط كذا في الاخترية دم اصلا ويكون ما  
بين الدمين الصحيحين احترازا عما يكون بين الا  
الاستحاضتين او بين حيض واستحاضة او بين  
نفاس واستحاضة او بين طرفي نفاس واحد  
والطهر الفاسد ما خالفه اى خالف الطهر الصحيح  
في واحد منها من القيود الثلاثة منه اى من جملة ذلك  
الطهر الفاسد المتخلل مطلقا بين الاربعين في النفاس  
فليلا كان او كثيرا والطهر التام طهر خمسة عشر  
يوما قصا عدا والطهر الناقص ما نقص منه اى  
من خمسة عشر يوما والمعتادة من سبق منها  
دم صحيحان او احدهما والمبتدئة بفتح الدال  
وهي المراهقة لم تبلغ قبل والمبتدئة في النفاس هي  
البالغة لم تلد قبل الكل في الجامع الرموز من كانت  
في اول حيض او نفاس والمضلة وتسمى الضالة والمختلة  
من شئت عادتها في حيض ونفاس النوع الثاني





**في الاصول** وقد مر بيانها لغة وفي الاصطلاح له معان  
 كثيرة والقواعد الكلية عطفاً تفسيرياً له اقل  
 الحيض ثلثة ايام وليا لهما اعني اثنين وسبعين  
 ساعة حتى لو رأت دماً مثلاً عند طلوع الشمس  
 يوم الاحد ساعة ثم انقطع الى فجر يوم الاربعاء  
 ثم رأت قبل طلوعها ثم انقطع عند الطلوع او ان  
 من الطلوع الاول الى الثاني يكون حيضاً ولو انقطع  
 قبل الطلوع الثاني بزمان يسير ولم يتصل به الدم  
 ثم لم ترد ما الى تمام خمسة عشر يوماً لم يكن حيضاً  
**واكثر** اي الحيض عشرة كذلك اي كآفته في الايام  
 والليالي المقددة بالتساعات كما قررنا **واقل النفاس**  
 لا حد له حتى اذا ولدت فانقطع الدم تفصل  
 وتصل كما في المحيط **واكثر** اي النفاس اربعون يوماً  
**والحيضان** لا يتواليان بل الثاني منهما استحياضة  
 وكذا في الاخبار وكذا النفاسان والنفاس والحيض  
 بل لا بد من طهر بينهما اي بين كل اثنين من الحيضين  
 والنفاسين او الحيض والنفاس **واقل الطهر** في حق  
 النفاسين ستة اشهر وفي غيرهما خمسة عشر  
 يوماً فالدمان الملتقيان اي المتصلان به اي بالطهر

المتنفان صح ونسخ

النام

التام وهو خمسة عشر حيضاً وكذا الحكم في الاكثر  
 بطريق الاولى ان بلغ كل نصاباً اي ثلثة او اكثر  
 ولم يمنع مانع والاى وان لم يبلغ نصاباً او منع مانع  
 من الحيض مثل كونها حاملاً او كونها رائداً على عادتها  
 مجاوزة العشرة فاستحياضة او تقاس صورته المرأة  
 رأت دماً حال حملها خمسة ايام ثم طهرت خمسة  
 عشر يوماً ثم ولدت ورأت دماً فالدم الثاني تقاس  
 والدم الاول استحياضة والطهر الناقص كالدم  
 المتوالى لا يفصل بين الدمين مطلقاً سواء كان الطهر  
 غالباً على الدمين او مغلوباً او مساوياً مثال الاول  
 كما اذا رأت يوماً دماً وثلثة ايام طهر او يوماً  
 دماً فالخمس حيض في مدته عندهما خلافاً للمحمد  
 ومثاله الثاني كما اذا رأت يومين دماً وثلثة ايام  
 طهر ويومين دماً فالسبعة حيض اتفاقاً ومثال  
 الثالث كما اذا رأت مبتدأة يوماً دماً ويومين  
 طهر او يوماً دماً فهذه الاربعة حيض اتفاقاً وكذا  
 الطهر الفاسد في النفاس اي في عدم الفصل  
 بين الدمين وقد مر بيانها فيما نقل عنه في اثناء شرح  
 النوع الاول من المقدمة واكثر الطهر لا حد له الا



عند نضب العادة في زمن استمرار الدم لأنه  
قد يمتد إلى سنة وإلى سنتين وقد لا يجيئ أصلاً  
فلا يمكن تقديره إلا عند الضرورة وسيجيئ إنشاء  
الله تعالى في الفصل الرابع والعادة والعادة تثبت  
بمرة واحدة في الحيض وفي النفاس دماً أو طهر  
أن كانا صحيحين وتنقل كذلك أي مرة واحدة  
في الحيض والنفاس دماً أو طهر إذا ما بان ترفيه  
أورات قبله تفصيله فيما نقل عنه أن ترى عاداتها  
أو بعضها في غير وقتها قبله أو بعده ولم ترفيه  
دماً كان أو طهر انتهى وعدد ما بان رأت ما يخالفه  
صحيحاً طهر أو دماً فاسداً جاوز العشرة ووقع  
بصاب أي ثلثة أيام في بعض أيام العادة وبعضها  
أي العادة من الطهر الصحيح لكن عاداتها خمسة  
في كل شهر ثم رأت ثلثة ولم تر قبل خمسة عشر  
انتقل عدد لأنه يخالف أول ما رأت لا زماناً  
وسيجيئ تفصيل الانتقال في الفصل الثاني وأما  
الفصول فستة الفصل الأول في ابتداء ثبوت  
الدماء الثلثة الحيض والنفاس والاستحاضة وانتهاء  
عطف على ابتداءه والضمير المضاف إليه راجع

إلى

إلى ثبوت الدماء والكسوف وهو أيضاً عطف  
على ابتداءه يوضع على فرج قطن أو خرقة من  
أخلاق ثياب إما الأول أي ابتداء ثبوت الدماء  
الثلثة فعند ظهور الدم بان خرج من الفرج الداخل  
وقد مر تفسيره وحاذى أي يساوي حرفه أي طرفه  
كالبول والغائط فكل ما ظهر من الإحليل يكسر الهمة  
واللام الأولى مخرج البول والدبر والفرج بانه تساوي  
الحرف ينتقض به بما ظهر من البول والغائط والدم  
الوضوء مطلقاً أي قليلاً كان أو كثيراً وبثبت به  
أي بما ظهر من الدم النفاس والحيض أن كان دماً  
صحيحاً من بلت سبع سنين أو أكثر يثبت به بلوغها  
فإن أحسن وإنما قاله بصيغة المجهول ولم يقل  
أحسنت ليدخل فيه حدث الرجال والنساء ابتداء  
منسوب على الظرفية بنزوله أي الدم والجارو  
المجور قائم مقام فاعل أحسن ولم يظهر الدم على  
الحرف أو منع منه أي من الظهور بالشدة أو الاحتشاش  
فليس له حكم أي لا ينتقض به الوضوء ولا يثبت  
الحيض وإن منع بعد ظرف منع الظهور أو لا وهو  
ظرف الظهور فالحيض والنفاس باقيا ن أي



ثابتان بالظهور أولاً فلا يفيد المنع بعلة دون  
 الاستحاضة على أصح القولين ونقض الوضوء  
 وأما في غير السبيلين أي القبل والدبر فلا حكم للظهور  
 والمحاذاة بل لا بد من الخروج أي الخروج بنفسه  
 أو بالخراج واليسيلان إلى ما أي إلى موضع يجب  
 قطهره في الغسل بالضم بمعنى الاغتسال في نقض  
 الوضوء متعلق بقوله فلا حكم للظهور أو الخروج  
 على سبيل التنارع منع الجرح السائل من اليسيلان  
 انتفى العذر بلا خلاف كالأستحاضة وفي النفاس  
 لا بد مع ذلك أي مع ظهور الدم من خروج أكثر الولد  
 وقد سبق ما فيه من الاختلاف فإن ولدت فلم تر  
 دماً فعملها الغسل لأن الولد لا ينفلت عن بلة دم  
 البلة بالكسر والتشديد الرطوبة ولو خرج الولد من  
 غير الفرج أن خرج الدم من الفرج فنفاس والآ  
 أي وإن لم يخرج الدم كما لم يخرج الولد فلا يكون  
 نفاساً والسقط أن استبان بعض خلقه كالشعر  
 والظفر ولا صبيح ولو واحدة فولد في الحكم لا في نفس  
 الأم فإن الولد بعد بضعة أربعة أشهر ينفخ فيه  
 الروح وبعده يتم خلقه في شهرين والآ فلا أي وإن لم

بتبين

بتبين من خلقه شيء فلا يكون ولداً ولا تثبت هذا  
 الأحكام ولكن ما رآته من الدم حيض أن يبلغ  
 نصاً باو قد مر بيان في النوع الثاني من المقدمة و  
 تقدمه أي ما رآته من الدم ظهور تام وهو خمسة  
 عشر فصاعداً والآ أي وإن لم يوجد واحد من هذين  
 الشرطين فهو استحاضة فإن فولدت ولدين أو  
 أكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدين أقل  
 من ستة أشهر فالنفاس من الأول فقط وأما  
 انتهاء الحيض فببلوغها سن الآ يأس أي انقطاع  
 الرجاء عن رؤية الدم وهو أي سن الآ يأس في الحيض  
 خمس وخمسون سنة فإن رأت بعد أي بعد  
 هذه السن دماً خالصاً نصاً باو فحيض والآ فحاضنة  
 أي وإن لم ترد ما خالصاً بعد ذلك السن بل رأت  
 صفرة أو ترية فهي استحاضة وفي غير الأيسنة  
 ما عدا البيضاء الخالص من الألوان في حكم الدم  
 أعلم أن الولد الدماء ستة السواد والحمرة والصفرة  
 والكدر والحضرة والترية كذا في بحار الرائق وذكر  
 في جامع الرموز والصفرة أي صفرة القرن والنين  
 أو السن والكدر أي ما هو كالماء الكدر والترية



بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء وتخفيفها بين  
 الصفرة والكبدية انتهى والمعتبر في اللون حين يرفع  
 الحشوة وهو طري ولا يعتبر التغير بعد ذلك أي  
 بعد الانقاع فلورات امرأة بياضا خالصا على  
 الخرق ما دام رطبا فإذا يبس اصفر فله حكم البياض  
 لأن المعتبر حال الرؤية لاحال التغير وكذا الوراث  
 حمرة او اصفر فاذا يبست ابيضت يعتبر حاله  
 الرؤية لاحال التغير واما الكرسف فقد مر بيان  
 لغة واصطلاحا فسنه للبكر وهي لغة امرأة لم تلد  
 وشرا امرأة لم توطأ بالنكاح كما في المبسوط وقيل  
 لم يجامع بنكاح ولا غيره عند الحيض فقط وللثب  
 والثب امرأة تزوجت فبانت بوجه مطلقا أي  
 في كل حال وموضع موضع البكارة وسن تطبيقه  
 أي الكرسف بمسك ونحوه أي كالغير وبكره و  
 وضعه أي وضع جميعه في الفرج الداخل لأن ذلك  
 يشبه النكاح بيدها ولو وضعت الكرسف في  
 الليل مثلا وهي حائضة او نقساء فنظرت في الصباح  
 فرأت عليه أي على الكرسف البياض حكم بطهارتها  
 من حين وضعت فعليها قضاء العشاء للثيقن

يطهرها حين

يظهرها حين وضعت الكرسف ولو طاهره فرأت  
 عليه أي الكرسف الدم فحيضها من حين رأت  
 احتياطاً ثم إن الكرسف أما أن يوضع في الفرج  
 الخارج او الداخل وفي الأول أي في وضع الكرسف  
 في الخارج ان ابتل شيء منه أي الكرسف بثبت الحيض  
 ونقض الوضوء وفي الثاني أي في الداخل ان ابتل  
 الجانب الداخل من الكرسف ولم ينفذ أي ولم  
 يخرج البلة الى ما يجاذى حرف الفرج الداخل  
 لا يثبت شيء من الحيض ونقض الوضوء إلا ان يخرج  
 الكرسف فح يثبت الحيض ونقض الوضوء وإن  
 نفذ عطف على قوله ولم ينفذ والمعنى وإن خرج البلة  
 الى ما يجاذى حرف الفرج الداخل فثبت الحيض  
 ونقض الوضوء وإن كان الكرسف كله في الداخل  
 فأبتل كله فإن كان الكرسف مبثلاً هكذا في أكثر  
 الشخ وفي بعضها متسفلاً والصواب هو الثاني عن  
 حرف الداخل فلا حكم من الحيض والنقض له أي  
 لهذا الابتلال والآي وإن لم يكن متسفلاً عن  
 حرف الداخل بل كان عاليا عنه او مجاذيا له فخرج  
 أي ثبت الحكم وكذا الحكم في الذكر يعني اذا احتسب



أحليله فابتل الجانب الداخل دون الجانب الخارج  
لا ينقض الوضوء وإن ابتل الجانب الخارج فكذلك  
إذا كانت القطنة متسفلًا عن رأس الأصيل  
متخافية عنه وإن كانت القطنة عالية عن رأس  
الأصيل أو محاذية له ينقض وضوءه هذا كله  
إذا لم تسقط القطنة أو الكرسف وأما إذا سقطت  
وقد ابتل الجانب الداخل كان حيضًا وينقض  
وضوءه نفذت البكّة إلى الجانب الخارج أو لم ينفذ  
وكل هذا إشارة إلى قوله ثم إن الكرسف أه مفهوم  
بما سبق وهو قوله أما الأول فعند ظهور الدم أه  
وتفصيل له الفصل الثاني في المبتدأ والمعاداة  
وقد سبق تفسيرهما في آخر النوع الأول من المقدمة  
أما الأولى أي المبتدأ أه فكل ما أي كل دم رآه حيض  
إن لم يكن أقل من نصاب ونفاس الواو ههنا يعني  
أو الفاصلة إلا ما أي الدم الذي جاوز أكثرهما أي  
أكثر الحيض والنفاس وقد مرّ تفسير أكثرهما ولا يشترط  
ظهوره منى عن النسيان فإنه مجزوم بحذف الالف  
في الخط والتلفظ ويردّ عليه أن الإنسان لا يمتنع  
عن النسيان لأنه لا مدخل للاختيار والجواب عنه

أن هذا

أن هذا وإن كان منى عن النسيان صورة لكنه في  
الحقيقة منى عن سببه فكانه قيل ولا تغفل عن  
تكريره وحفظه كون الطهر الناقص كالمستوى إلى  
أي كالدّم المتوالى لأنه طهر فاسد فيكون بمنزلة  
الدّم كذا في الهداية وقد مرّ في النوع الثاني من المقدمة  
فإن رأت المبتدأة ساعة دما ثم أربعة عشر يوما  
طهرت ثم ساعة دما فالعشرة من أوله حيض يحكم  
ببلوغها به فتغتسل عند تمام العشرة وإن كان  
على طاهر حقيقة وتقتضي صومها إن كانت في رمضان  
فيجوز ختم حيضها بالطهر لا بدّ وها هذا في أصل  
أبي يوسف وليستين المرام وهو أعلم أن إحاطة الدّم  
للطرفين شرط بالاتفاق وعند الحسن بن زياد  
الطهر الذي يكون ثلثة أو أكثر يفصل مطلقا فربما  
سنة أقوال ووضعوا مثلا ليجمع هذه الأقوال مبتدأ  
رأت يوما دما وأربعة عشر طهرت ثم يوما دما و  
ثمانية طهرت ثم يوما دما وسبعة طهرت ثم يومين  
دما وثلثة طهرت ثم يوما دما وثلثة طهرت ثم يوما  
دما ويومين طهرت ثم يوما دما فهذه خمسة و  
أربعون ولو ولدت أي المبتدأة فانقطع دمها



وان انقطع في آخر ثلثين ثم عاد  
 فان ربيعة قبل تمام خمس واربعين كانت نفاس  
 نفاس ثلثين ثم عاد بعد تمام خمس  
 ثم رأت اخرا الاربعين دما فكله نفاس وان عاد  
 بعد تمام خمس واربعين فالنفاس ثلثون فقط  
 واما المعتادة والظاهران يقال واما الثانية فان  
 رأت ما يوافقها اي الدم الذي يوافقها الدم المراد  
 في ايام عادتها فظاهرا هي فكله حيض ونفاس  
 وان رأت ما يخالفها فيتوقف معرفته اي معرفة  
 حال ما رأت من الحيض والنفاس والاستحاضة  
 على انتقال العادة ان لم تنتقل اي العادة اذ كان  
 رائدة على العشرة ردت الى عادتها والباقي من  
 العادة استحاضة والا فاكل حيض ونفاس  
 وقد عرفت في المقدمة قاعدة الانتقال اجمالا  
 ولكن تفصل ههنا سهلا للمبتدئين فنقول  
 وبالله التوفيق المخالفة للعادة ان كانت المخالفة  
 في النفاس فان جاوز الدم الاربعين فالعادة  
 باقية ردت اليها اي الى العادة والباقي استحاضة  
 وان لم يجاوز الاربعين انتقلت اي العادة  
 الى ما رآته فاكل نفاس وان كانت المخالفة  
 في الحيض فان جاوز دم العشرة فان لم يقع  
 في زمانها اي زمان عادتها نصاب اي ثلثة

ايام

ايام او اكثر بان لم يقع اضلا او وقع واحدا او  
 اثنا انتقلت العادة زمانا والعدد بحاله  
 يعتبر من اول ما رأت فان وقع نصاب الدم  
 في زمان العادة فالواقع في زمانها اي في زمان  
 العادة فقط حيض والباقى استحاضة فان كان  
 الواقع في زمان العادة مساويا لعدد عادتها عددا  
 فالعادة باقية في حق العدد وان زمان معا والا  
 اي وان يساويا انتقلت العادة عددا الى ما  
 رآته ناقصا حال من مفعول رأت وان لم يجاوز  
 العشرة عطف على قوله فان جاوز العشرة  
 فاكل اي كل ما رآته حيض فان لم يتساويا  
 اي العادة والمخالفة عددا صار الثاني عادة مخالفا  
 والا اي وان تساويا فالعدد بحاله وتمثل بامثلة  
 توضيحا للطلاب امثلة النفاس امرأة عادتها  
 في النفاس عشرون ولدت قران عشرة دما  
 وعشرين طهرت واحدا عشر يوما دما هذا تصوير  
 وتمثل لقوله فان جاوز الاربعين فالعادة باقية  
 اه فان الدم والظهر فيه احد واربعين والظهر  
 المختل في مدة النفاس كالدم المتوالي عند اي خيفة

Copyright University



روح كذا في فتح القدير وقد مر بيانه في النوع الاول من  
 المقدمة فالعادة من العدد المزبور عشرون وهو  
 نفاس والباقي منه وهو واحد وعشرون استخاضة  
 اورات يوما دما وثلثين طهرا او يوما دما واربعه  
 عشر طهرا او يوما دما فالعادة فيه ايضا عشرون  
 وهو نفاس والباقي وهو سبعة وعشرون استخاضة  
 اورات خمسة دما واربعه وثلثين طهرا او يوما دما  
 هذا التصريح لقوله وان لم يجاوز انتقلت الى  
 مارات فاكل نفاس انتهى اورات ثمانية عشر  
 دما واثنين وعشرين طهرا او يوما دما وفيه اشارة  
 الى انه يجوز ختم النفاس بالطهر اورات يوما  
 دما واربعه وثلثين طهرا او يوما دما وخمسة عشر  
 طهرا او يوما دما وفيه اشارة الى ان الطهر المختل  
 في مدة النفاس كالدم المتوالي وفيه ايضا ختم  
 النفاس بالطهر وامثلة الحيض امرأة عادتها  
 في الحيض خمسة وطررها خمسة وخمسون رات  
 على عادتها في الحيض خمسة دما وخمسة عشر  
 طهرا واحد عشر دما هذا الدم الاخير جاوز  
 العشرة بواحد ولم يقع شيء منه في زمان العادة

فان زمانه

فان زمانه بعد خمسة وخمسين يوما فانتقلت  
 العادة زمانا والعدد هو خمسة بحال يعتبر  
 من اول ماراته والباقي استخاضة ونقل عنه حيثما  
 ايضا خمسة لانها رات من احد عشر الى خمسة  
 التي كانت عادتها اول هذه فمعلوم من قوله فان  
 لم يقع في زمانها نصاب انتقلت زمانا والعدد  
 بحاله يعتبر في اول زمانه انتهى اورات خمسة  
 دما وستة واربعين طهرا واحد عشر دما تسعة  
 هذا الدم وقع في زمان الطهر والاثنان منه  
 وقوفي زمان عادة الدم وهو ليس بنصاب  
 اورات خمسة دما وثمانية واربعين طهرا  
 اعاد الدم وهو ليس بنصاب واثنى عشر دما هذا

الدم جاوز العشرة يومين السبعة منه وقع في زمان الطهر وهي استخاضة والباقي خمسة وهي حيض  
 عددا فالعادة باقية زمانا وعددا اورات  
 خمسة دما واربعه وخمسين طهرا او يوما دما  
 وهذا الدم الواحد وقع في زمان الطهر قبل زمان  
 دم الحيض يوم واربعه عشر طهرا او يوما دما  
 فالخمس من اول هذا العدد وقعت في زمان



العادة وهو حيض فقط وفيه اشارة الى جواز  
 بدء المعتادة وختمها بالطهر ولهذا صرح به  
 المصنف في آخر هذا الفصل اورات خمسة دما  
 وسبعة وخمسين طهرا فاليومان الاخيران  
 من هذا الطهر وقع في زمان دم الحيض ولله  
 دما وهو نصاب الدم وقد وقع في زمان العادة  
 فهو حيض فقط وههنا انتقلت عادة حيض المعتادة  
 الى زمان هكذا مفهوم ما نقل عنه واربعة عشر  
 طهرا احكمه كحكم الطهر ويومادما وهي دما استحاضة  
 وهذا تصوير لقوله وان وقع فالواقع في زمانها  
 فقط حيض والباقي استحاضة اورات خمسة  
 دما وخمسة وخمسين طهرا وستة دما وهذا  
 تصوير لقوله وان لم يتجاوز اورات خمسة  
 دما وخمسين طهرا وعشرة دما هذا كسابقة  
 لا تصوير لقوله وان لم يتجاوز لكن بينهما فرق ظاهر  
 اورات خمسة دما واربعة وخمسين طهرا  
 وثمة دما وهذا ايضا من عدم مجاوزة  
 دم عن العشرة اورات خمسة دما وخمسين  
 دما وسبعة دما اورات خمسة دما وعمانية

وخمسين طهرا وثلاثة دما وفيه انتقال العادة  
 زمانا وعددا اورات خمسة دما واربعة وستين  
 طهرا وسبعة دما هذا تصوير لانتقال زمان الطهر  
 عددا وانتقال زمان دم الحيض زمانا وعددا  
 مع عدم المجاوزة عن العشرة او احد عشر دما  
 هذا تصوير ما جاوز الدم عن العشرة فالعادة  
 باقية وهي الخمسة ردت اليها فيجوز بدء المعتادة  
 ختمها بالطهر هذا تفريع ما فهم في ضمن الا  
 كما اشترنا في تفصيله ما في بحر الرائق من انه ومن  
 احسن الى يوسف انه يجوز بداية الحيض بالطهر  
 ونحوه بشرط ان يكون قبله وبعد دم ويجعل  
 الطهر باحاطة الدمين به حيض وان كان قبله  
 دم يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بدايته به  
 فلورات كبداية يوما دما واربعة عشر طهرا يوما  
 دما كانت العشرة الاولى حيا حكم بلوغها فلو  
 رأت المعتادة قبل عاداتها يوما دما وعشرة طهرا يوما  
 دما فالعشرة التي لم ترف فيها الدم حيض ان كانت  
 عاداتها العشرة وان كانت اقل ردت الى ايام عاداتها  
 والاخذ بقول ابي يوسف ايسر وكثير من المتأخر



افتوا به لانه اسهل على المفتي والمستفتي لان في قول محمد وغيره تفصيل يخرج الناس في ضبطها وقد ثبت ان رسول الله ﷺ ما خبر بين امرين الا اخيرا  
 اسرها انتهى **الفصل الثالث** في الانقطاع ان انقطع الدم حقيقة او حكما على اكثر المدة في الحيض وهو العشرة وفي النفاس وهو الاربعون يحكم بطهارتها لئلا يلزم زيادة المدة كذا نقل عنه حتى تكون وطئها بدون الغسل لكن لا يستحب قبل الاغتسال للمني في القرائة بالتشديد كذا في النهاية لانها كالجنب فاما يغسل كذا في المحيط كذا في جامع الرموز وقال الشافعي لا يجوز وطئها حتى تغتسل عملا بقوله تعالى حتى تطهروا بالتشديد اي تغتسل وتقله الا سيحكي عن زفر كذا في البحر الرائق ولو بقي من وقت فرض مقدار ان يقول الله يجب قصائده والا لم ينقطع ولا يجب قضا العشاء <sup>فلا</sup> والمعتبر الجزء الاخير من الوقت كما في البلوغ والاسلام يعني اذا بلغ او اسلم الكافر في اخر الوقت الا وقت تحريمه يجب عليها قضاء الوقت خلافا لزم

ومن حاضت

ومن حاضت في اخر الوقت لا يجب عليها قضاء ذلك الوقت وان انقطع الدم قبل اكثر المدة فهي اى المدة ان كانت كتابية فتطهر بمجرد انقطاع الدم يعني لو كانت نصرانية تحت مسلم فان انقطع عنها الدم فيما دون العشرة وتسع للزوج ان يطأها ووسعها ان تتزوج لانها لا اغتسال عليها لعدم الخطاب وان كانت مسلمة فرمان الاغتسال اى للقادرة او التيمم اى للعاجزة حيض ونفاس حتى اذا لم يسبقه اى بعد زمان الغسل او التيمم من الوقت بمقدار التحريم وقد سبق بيانه لا يجب القضاء وكذلك اذا تلبت اية السجدة لايتمها السجدة ولا يجزئها الصوم ان لم يسعها اى زمان الاغتسال او التيمم وزمان مقدار التحريم الباقي فاعلى لم يسعها من الليل قبل الفجر الظاهر ان قوله ولا يجزئها الصوم عطف على قوله لا يجب القضاء وهو جواب اذا فلا حاجة الى قوله ان لم يسعها الا ان يقال ذكر للتاكيد والتصریح ولا يجوز وطئها اى وطئ من انقطع دمها قبل اكثر المدة منها الا ان تغتسل او تيمم فتصلي ان كانت عاجزة لفقد



ما وان بعد التيمم لا يحل وطئها عند أبي حنيفة ربح  
 وابي يوسف ربح كذا في المحيط كذا نقل عنه او تصير  
 بالتصيب عطف على قوله تفصيل صلوة دينها في وقتها  
 وذلك بخروج الوقت حتى لو انقطع قبيل طلوع الشمس  
 لا يجوز وطئها حتى يدخل وقت العصر وكذا لو انقطع  
 قبيل العشاء حتى يطلع الفجر لم تقبل او تيمم فصل  
 الا ان يتم اكثر المدة قبلهما اي قبل الغسل او التيمم  
 فالماصل ان الانقطاع ان كان في اول الوقت فلا بد  
 للحل من خروج الوقت وان كان في اخره فان بقي منه  
 زمان قدر الغسل والتحريمه وخارج الوقت حل والا  
 فلا انتهى هذا اي المذكور من الاحكام في المبتدأة  
 والمعتادة اذا انقطع في عاداتها او بعد واما اذا انقطع  
 قبلها اي قبل العادة فهي اي المعتادة في حق الصلوة  
 والصوم كذلك مثل المبتدأة والمعتادة اللتين  
 سبق بيان احكامهما واما الوطئ فلا يجوز حتى  
 يمضي عاداتها حتى لو كان حيضها عشرة فافضت  
 ثلثة وظهرت ستة لا يحل وطئها هذا عند ابي  
 يوسف واما عند محمد فيجوز لان المتوهم بعد من  
 الحيض يوم والستة اغلب من الاربعة فيجعل الدم

الاول فقط حيضا بخلاف ابي يوسف كذا في بحر  
 الرائق وكذا النفاس اي وكل الحيض فيما سبق  
 من الاحكام حتى لو كان نفاسها اربعون فرأت  
 ثلثين يوما وما ونسعة يوم طهر لا يحل وطئها  
 ثم ان المرأة كلما انقطع دمها في الحيض قبل ثلثة  
 ايام تنتظر الى اخر الوقت المستحب وجوبا  
 والراد باخر الوقت المستحب دون وقت الكراهة  
 كذا في صدر الشريعة فان لم يعد توضأت فتصل  
 وتراعي الترتيب ان لم يبلغ الفواضت سنا كذا  
 نقل عنه وتصوم او تتشبه بمن صام يعني  
 اذا انقطع الدم في نهار رمضان كذا في صدر الشريعة  
 وان عاد بطل الحكم بطهارتها فتعقد عن الصلوة  
 والصوم كذا نقل عنه وبعد الثلثة ان انقطع  
 قبل العادة فكذا اي حكمه مثل ما سبق في وجوب  
 الانتظار الى اخر الوقت في الصلوة والصوم لكن  
 تصل بالفسل كلما انقطع وبعد العادة اي و  
 ان انقطع بعد العادة كذلك اي حكمه مثل ما  
 مر في الاحكام لكن التأخير مستحب لا واجب  
 ونقل عنه المستحب مثل اذا انقطع دمها وقت



العشاء يؤخر الغسل الى وقت يمكنها ان تغسل فيه وتصل قبل انقضاء الليل انتهى والنفاس كالحيض في الاحكام المذكورة غير انه يجب الغسل فيه كل انقطع على كل حال سواء كان قبل ثلثة او بعد ها كذا نقل عنه وتفصيل هذا المقام ما ذكره الصدر الشريفة من انه اذا انقطع لاقل من عشرة ايام بعد ما مضى ثلثة ايام او اكثر فان كان الا <sup>نقطاع</sup> فيما دون العادة يجب ان يؤخر الغسل الى اخر وقت الصلوة فاذا خافت الفوت اغتسلت وضلت والمواد اخر الوقت المستحب دون وقت الكراهة وان كان الانقطاع على راس العادة او اكثر او كانت مبتدأة فتؤخر الغسل بطريق الاستحباب وان انقطع لاقل من ثلثة ايام اخرت الصلوة الى اخر الوقت فاذا خافت الفوت توضأت وصليت ثم في الصورة المذكورة اذ اعاد في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت او معتادة فان انقطع لعشرة او اكثر فمضى العشرة بحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان المعتادة التي عادت بها ان ترى دما يوما ويوما طهرا هكذا الى

عشرة ايام

عشرة ايام فاذا ارأت الدم تركت الصلوة والصوم فاذا طهرت في اليوم الثاني توضأت وصليت ثم في اليوم الثالث تترك الصلوة والصوم وفي اليوم الرابع اغتسلت وصليت هكذا الى العشرة انتهى الفصل الرابع في الاستمرار اي استمرار الدم هو ان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة اشهر والا اي وان لم يكن طهرها اقل من ستة اشهر فيرد الى ستة اشهر الا ساعة وحيضها هذا قول محمد بن ابراهيم الميمني وان طالت مثلا ان كانت عادتها في الطهر ستة وفي الحيض عشرة بامرها بالصلوة والصوم ستة ويتركها عشرة وينقضي عدتها عند ثلثة سنين او شهر وعشرة ايام ان كان الطلاق في اول حيضها في حسابها وان وقع اي الدم في المبتدأة فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون لا يقال قد ثبت ان اقل الطهر خمسة عشر فن اين ان ما زاد على خمسة عشر طهر لا حيض لاننا نقول ان هذا بناء على الغالب لان الغالب ان النساء لا ينجس

وقد فصلنا هذا الرد بمثاله في اخر المقدمة عند شرح قول المصنف رحمه الله لا حد له الا عند نصب العادة في المحيط وفي التاتارخانية يجب ان يعلم بان المبتدأة على وجهين اما ان بتدات وبلغت بالحيض واما ان ابتدأت انتهى



في كل شهر مرة فليست أقل ثم ذلك وبها ونفاسها  
أربعون ثم عشرون طهرها إذا لا يتوالى نفاس  
وحيض. وقد سبق بيانها في النوع الثاني من المقدمة  
ثم عشرة حيضها ثم ذلك ذابها وإن رأت عينة  
دما وطهر صحيحين ثم استمر الدم يكون معادة وقد  
سبق حكمها انقلا لأن العادة تثبت بمرّة واحدة لما  
ذكرنا مثاله مراهقة رأت خمسة دما وأربعين  
طهرها ثم استمر الدم خمسة من أول الاستمرار حيض  
لا متصل ولا متصوم ولا توطأ وكذا سائر أحكام الحيض  
ومنها حرمة قراءة القرآن وحرمة نفس ما كتب فيه آية  
تأته وغيرها وثاني تفصيله في الفصل السادس  
إنشاء الله تعالى ثم أربعون طهرها تفعل هذه الثلاثة  
أي الصلوة والصوم والوطء وغيرها من أحكام  
الطاهرات وإن رأت دما وطهر أفاستدين فلا  
اعتبار بهما في نصب العادة فإن كان الطهر نافعا  
يكون كالاستمرار معها ابتداء عشرة مبتداء من  
الابتداء الاستمرار صفة مخصوصة له ولو حكما  
وقد مرّ بيانها مرارا حيضها خبر وعشرون طهرها  
ثم ذلك ذابها مثاله أي المذكورة مارات دما

وطهرها

وطهرها أفاستدين مراهقة رأت أحد عشر دما  
وأربعة عشر طهرها ثم استمر الدم في التاتارخانية  
فهي هنا الطهر والدم كلاهما فاستد أن الدم للزيادة  
على العشرة والطهر النقصان عن خمسة عشر فعمل  
كأنها ابتليت بالاستمرار من الابتداء فالاستمرار  
حكما من أول مارات دما لما عرفت أن الطهر النقص  
كالدم المتوالى لكن في عبارته إيجاز وأن كان الطهر  
تأتا فان لم يرد أي الدم والطهر معا على ثلثين فكا  
السابق أي حكمه حكم السابق بأن رأت مثلا  
أحد عشر دما وخمسة عشر طهرها ثم استمر  
وفي التاتارخانية فالدم ههنا فاستد تكونه دأدا  
على العشرة والطهر صحيح ظاهر الآية استكمل  
خمس عشرة إلا أنه فاستد معنى لفساد الحيض لأنها  
صلت في أول يوم منه بالدم فعلى قول إبراهيم  
المبدأ أن يكون حيضها عشرة من أول مارات وطهرها  
عشرون كما لو بلغت فاستمر بها الدم ومعناها من طهرها  
سنة عشر اليوم الحادي عشر من الدم وخمسة  
عشر بعد ذلك لم يتر فيها الدم جاء الاستمرار وقد  
بقى من طهرها أربعة فتصل أربعة من أول الاستمرار



ثم تدع الصلوة عشرة ثم تقصلي عشرين عشرة من أول  
ما وارت الخيض وتغزوين طهر اسم ذلك دأبها  
وان زاد على ثلثين بان ذلك مثلا عند غروبها  
وعشرين طهر اسم استمر ففخرة من أول ما وارت  
مخيض ثم طهر الى الاول الاستمرار ثم تستأنف  
من أول الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهر ثم  
ذلك دأبها لان الطهر وان كان ثانيا او لا يرفع  
مبتدأ دم خبير والمجلة خبر ان تقصلي به صفة دم  
فيقتسد الطهر معنى لما عرفت فلا يصلح لنصب  
العادة والوجه الرابع قوله وان كان الدم صحيحا  
والطهر فاسدا يعتبر الدم في نصب العادة لا الطهر  
فانه طهر فاسد لان الدم المختلل بين الطهرين  
فاسد لا يصلح حيضا فيكون ايام حيضها ما رأت  
ابتداء طهرها بقية الشهر كذا في التائاد حانية  
هذا ما بينته بقوله بان رات مثلا ثلثة دما وخسة  
عشر طهر او يوما دما وخسة عشر طهر اسم استمر  
الدم ثلثة الاولى حيض والباقي طهر الى الاستمرار  
ثم تستأنف فثلثة من أول الاستمرار حيض وسبعة  
وعشرون طهر وذلك دأبها والوجه الخامس لو كان

الطهر الثاني

الطهر الثاني في الصورة المذكورة اربعة عشر فطهرها  
خمسة عشر وخيضها الثاني مبتدأ من الدم المتوسط  
لدم يوم وقع بين خمسة عشر وبين اربعة عشر  
الى ثلثة ثم طهرها خمسة عشر وذلك دأبها ان  
اي حين يكون الطهر الثاني اربعة عشر يكون الدم و  
هو الثلثة والطهر الاول وهو خمسة عشر صحيحا  
فيصلحان لنصب العادة وذلك لان الطهر الثاني  
لما كان اقل من خمسة عشر لم يعتبر وصار كائنها  
رات ثلثة دما وخسة عشر طهر اسم استمر بها  
الدم فيجعل ذلك حانة لها في زمان الاستمرار  
وان رات طهرها صحيحا اسم استمر الدم ولم يقبل الطهر  
حيضا اصلا هذا شروع في بيان الوجه الثاني في المبتدأ  
في نصب العادة ولهذا قال كراهية تلفت بالجل  
قولدت ورات اربعين دما وخسة عشر طهر  
ثم استمر الدم فحيضا عشرة من أول الاستمرار وطهرها  
خمسة عشر ثم ذلك دأبها وكذلك الحكم اذا زاد  
الطهر لانه صحيح يصلح لنصب العادة ففنه يكون  
حيضا سبعة وطهرها احد وعشرون ثم كلما زاد  
الطهر نقص من الحيض مثله الى سبعة وعشرين ففيه

تخطيطا



حيضها ثلثة وطررها سبعة وعشرون قال زاد على  
 فتوافق الميدين ابا عثمان فيحيضها عشرة من اول الاستمرار  
 وطررها مثل ما رأت قبله اى عدد كان انتهى وما اذا  
 زاد دمها على اربعين في النفاس كما لو رأت بعد ولادة  
 احدى واربعين يوما ثم رأت طهر خمسة عشر  
 او اكثر ثم استمر الدم حيث يفسد الطهر فلا يصلح  
 لتنظيف العادة وهو خمسة عشر او اكثر لانها صلت  
 في اليوم الحادى والاربعين بالدم فيفسد الطهر المتيقن  
 كذلك التاتارخانية فان كان بين النفاس والاستمرار  
 عشرون طهرا او اكثر فعشرة من اول الاستمرار حيض  
 وعشرون طهرا وذلك دأبها والآى وان لم يكن بين  
 النفاس والاستمرار عشرون او اكثر ثم عشرون من  
 اول الاستمرار للطهر ثم تسنفت عشرة حيض  
 وعشرون طهرا وذلك دأبها **فقيده** ولما كان فيه  
 من الاحكام علم مما تقدم اطلق عليه التنبية الدماء  
 الفاسدة المسماة بالاستحاضة سبعة الاول  
 ما تراه الصغيرة اعنى بيا لم ينم له تسع سنين  
 والثاني ما تراه الایسة غير الاسود والآخر والثاني  
 ما تراه الحامل بغير ولادة والرابع ما جاوز اكثر

الحيض والنفاس الى الحيض الثاني ومن هذا حكم  
 المستداه التي بلغت مستحاضة حيضها من كل شهر  
 عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة فيكون طهرها  
 عشريز واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة  
 فنفاستها اربعون يوما وان زاد عليها مستحاضة  
 والخامس ما نقص من الثلثة في مدة الحيض والسادس  
 ما اى الدم الذى عد اى جاوز العادة الى حيض غيرها  
 بالجر عطف بيان الحيض والمراد بالحيض دم وقع  
 وزمان العادة بشرط مجاوزة العشرة انما قيد  
 به لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الاكثر فالكل  
 حيض اتفاقا وبشرط ان يكون بعد طهر صحيح وانما  
 قيدنا به لانها لو كانت عاداتها خمسة ايام مثلا من  
 اول كل شهر فرائت ستة ايام فان السادس  
 حيض ايضا فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوما  
 ثم رأت الدم فانها تزد الى عاداتها وهي خمسة واليوم  
 السادس استحاضة فتقضى ما تركته فيه من الصلوة  
 كذا فى سراج الوهاج كذا فى بحر الرائق والتابع ما بعد  
 مقدار عدد العادة كذلك الى حيض غيرها بشرط  
 مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها **الفصل**



الفصل الخامس في المسئلة اعلم انه يجب على كل امرأة  
حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عددا او  
مكائنا فان جئت او اعني عليها اما الانماء فهو ضرب  
من المرض يضعف القوى ولا يزيل الحجي العقل بل  
يستره بخلاف الجنون فانه يزله ولذا لم يعصم النبي  
من الانماء وعصم من الجنون وهو كالنوم في وقت  
وفوت استعمال القدارة كذا في بحر الرائق ولم يمتع لديها  
فسيقا فتسيت عاداتها فاستقر بها الدم فعملها ان تحي  
عندها لان هذا الشبهة وقع في امر من الانور الدينية  
فاشبهه اشبهة القبلة والسهو في عدد الركعات  
كذا في التاتارخانية والمحيط وان استقر ظنها على موضع  
حيضها وعدده عملت به اى بالظن الغالب فان  
غلبت الظن من الادلة الشرعية كذا في الدر وال  
امى وان لم يستقر ظنها واكبر رأيها على موضع حيضها  
وعدده فعملها الاخذ بالاحوط في الاحكام مثلا اذا  
تردد بين الحيض والطهر لم تمسك عن صلوة الفرض  
لاحتمال انها طاهرة في ذلك الزمان ويحتمل انها حائضة  
فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلوة وتركها في حق  
الحل والحمة ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة

في الطلاق

في الطلاق يقدر حيضها بعشرة وظهرها ستة اشهر  
الاساعة وقد سبق بيانه فتقتضى عدتها تسعة عشر  
شهر او عشرة ايام غير اربع ساعات من وقت الطلاق  
لانه يقدر اكثر من ذلك الطهر بسبعة عشر ساعة على ما مر  
ومن الجائز ان الطلاق كان بعد مضي ساعة من حيضها  
فلا تحسب هذه الحبيضة من العدة وذلك عشرة ايام  
غير ساعة ثم بعده يحتاج الى ثلاثة اطهار كل طهر ستة  
اشهر الاساعة وثلاث خفيض وكل حيض عشرة ايام  
فاذا اجتمعت بين هذه الجملة فكانت الجملة تسعة عشر شهرا  
وعشرة ايام غير اربع ساعات فيحكم بانقضاء عدتها  
بمضي هذه المدة من وقت الطلاق لها ان تخرج بزواج  
اخر وتماه في المحيط والتاتارخانية ونقل عنه هذا  
قول الميداني وعليه الاكثر وفيه اقوال اخذت بعضها  
سابقا في الحاشية انتهى ولا تدخل المسجد ولا تطوف  
الا للزيارة في المحيط ولا تطوف للتحية لانه ترد  
بين البدعة والسنة وتطوف للزيارة لان طواف الزيارة  
رحن فلا يترك لاحتمال الحيض انتهى ثم تعيدها اى  
الزيارة بعد عشرة ايام وتطوف للصدر لان طواف  
الصدر واجب لا يترك لاحتمال الحيض ولا تعيده



لانها اذا كانت طاهرة فقد خرجت عن العبدية وان  
 كانت حائضا فليس عليها طواف الصدر كذا في  
 المحيط ولا تمس المصحف ولا يجوز وطئها ابدا  
 ومن المشايخ من قال بانها زوجه بالتحريم لان الطهر  
 على الحيض لانه انما من الحيض وهذا ايا طل فقد نص  
 محمد رحم في كتاب التحريم ان التحريم في باب الفروج لا  
 يجوز كذا في باب المحيط والتا نار خائبة ولا تضل  
 ولا تصوم تطوعا لتردد هاتين المباح والبدعة  
 كذا في التا نار خائبة والمحيط ولا تقراء القرآن في غير  
 الصلوة ونصلي الفرض والواجب والسنن المشهورة  
 لكونها قضا الفرائض لانها شرعت جبر النقصان  
 يمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض كذا  
 في الكتابين المذكورين وذكر في بحر الرائق والسنن  
 المؤكدة بدل السنن المشهورة ونقده في كل ركعة  
 من المكتوبات والسنن الفاتحة وسور قصيرة  
 سوى اى الا ما عدا الاولين من الفرض يعني لا تقراء  
 سورة قصيرة في اخرين من الفرض وتقرأ الفنون  
 وسائر الدعوات هذا ما ذكره صدر الشهد وقال  
 بعض مشايخنا ولا تقنت كذا في المحيط والتا نار خائبة

وكلما ترددت بين الطهر ودخول الحيض فصلت با  
 يا لوضوء لوقت كل صلوة ونقل عنه هذا السمعان  
 والقياس ان تقبيل في كل ساعة لانه ما من ساعة  
 الا وهو يتوهم انه وقت خروجه من الحيض وان ترددت  
 بين الطهر والخروج اى من الحيض فصلت بالفصل  
 كذلك اى لوقت كل صلوة كذا نقل عنه ثم في الوقت  
 الثانية بعد الفصل قبل الوقتية وهكذا يتبع في  
 كل صلوة احتياطا لاحتمال انها ان كانت حائضا في  
 وقت الاولى تكون طاهرة في وقت الصلوة الثانية  
 كذا في التا نار خائبة ونقل عنه مثاله امرأة تذاكر ان  
 حيضها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير  
 ولا تذكر غير هذين فانها في النصف الاول تردد بين  
 الدخول والطهر وفي النصف الاخير خير بين الطهر  
 والخروج واما اذا لم تذكر شيئا أصلا فهي مترددة في  
 كل زمان بين الطهر والدخول فحكمه حكم المترددين  
 الطهر والخروج بلافراق انتهى وان سمعت سجدة  
 فسجدت للحال اى في الحال سقطت عنها لانها  
 ان كانت طاهرة فقد أدت ما لزمها وان كانت  
 حائضا لم يلزمها كذا في المحيط والآى وان لم تسجد



للحال بل نجد بعد ذلك كذا في المحيط اعادتها السجدة  
 بعد عشرة ايام لجواز ان السماع كان في الظهر والاداء  
 في الجنب فاذا عادت عشرة ايام فقد تيقنت بالاداء  
 في الظهر في احدى المراتين كذا في القاموس خاتمة وان كانت  
 عليها صلوة فائتة فقصها فليدبرها اعادتها بعد عشرة  
 ايام قبل ان تزيد العشرة على خمسة عشر وهو قول  
 ابو علي كذا فابق اعادتها تمام العشرة قبل ان تزيد على  
 خمسة عشر وهو الصحيح لان بعد انقضاء خمسة  
 عشر يجوز ان يعود حيضها كذا في التاتارخانية  
 ثم اعلم ان لم تعلم ان دورها اي مدت حيضها في كل  
 شهر مرة وان ابتداء حيضها بالليل او بالنهار  
 او علمت انه بالنهار وقوله وان عطف على قوله  
 ان دورها وقوله او علمت انه بالنهار عطف  
 على قوله وان ابتداءه وكان شهر رمضان ثلاثين  
 وركن في المحيط والتاتارخانية وان لم تعلم ان ابتداء  
 حيضها بالليل والنهار يحمل على انه كان بالنهار كان  
 هذا احوط الوجوه وهو اختيار الفقيه ابو جعفر  
 وعلى هذا فاكثر ما قسمه من صومها في الشهر من  
 ستة عشر يوما اما احد عشر من اوله وخمسة من

اخره واما خمسة من اول بقية الحيض وابدع عشر  
 من اخره فبعد ذلك المسئلة على وجهين انتهى  
 وانشاء النص الى الوجه الاول بقوله يجب عليها  
 قضاء اثنين وتلك بين يومين ان قضيت موصولا  
 ونقل عنه المرواني الموصول ان يتبداء القضاء بعد  
 من ثلثي سؤال لان صوم العيد لا يجوز بمرضان  
 وبيان ذلك على ما في الكتابين المذكورين انها  
 في هذا النوع عليها ان تقضي اثنين وثلثين يوما  
 الا حتما فلا لانه يجوز ان يكون فساد صومها  
 احد عشر من رمضان وخمسة من اخر رمضان  
 فيوم الفطر هو السادس من حيضها فلا  
 قصوم فيه ثم يجزئ في احد عشر ثم يجزئ في  
 يومين فجملة ذلك اثنان وثلثون انتهى وانشاء  
 الى الوجه الثاني وان مقصولا فثمانية وثلثين  
 لجواز ان يوافق ابتداء قضاء اول رمضان  
 حيضها فلا يجزئ صومها في احد عشر يوما ثم يجزئ  
 في اربعة عشر ثم لا يجزئ في احد عشر ثم يجزئ  
 في يومين فجملة ذلك ثمانية وثلثون فاذا صامت  
 هذا القدر واجب عليها كذا في الكتابين المذكورين



وان كان شهر رمضان تسعة وعشرين بقضى  
في الوصل اثنين ثلثة وثلثين لان ثلثين يجوز صومها  
في اربعة عشر وضادة خمسة عشر فيلزمها قضاء  
خمس عشرة لا يجزئها الصوم في سبعة من اول قول  
بقية حيضها على تقدير حيضها باحد عشر ثم يجزئها  
في اربعة عشر ولا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في  
يوم محيط لثلاثين كذا نقل عنه وفي الفصل  
سبعة وثلثين يجوز ان يوافق صومها ابتداء حيضها  
فلا يجزئها الصوم في احد عشر ثم يجزئها في اربعة  
عشر ثم لا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في يوم محيط  
سرخسي كذا نقل عنه وان علمت ان ابتداء حيضها  
بالليل عطف على قوله وان ابتداء حيضها بالليل  
والنهار وشهر رمضان ثلثون فتقضى في الوصل  
والفصل وخمسة وعشرين لاحتمال ان يكون يوم  
العید اول طهرها واما بالفصل فلاحتمال ان يوافق  
ابتداء القضاء ابتداء حيضها كذا نقل عنه في  
اوله اشارة الى انه في الوصل ايضا يجب عليها قضا  
خمس عشرة عشرين لانه ان كان ما فسد من اخر الشهر  
عشر فيوم الفطر اول يوم من طهرها لا يصوم فيه

ثم يجزئها

ثم يجزئها صوم اربعة عشر ثم لا يجزئها في لا يجزئها في  
عشر ثم يجزئها في يوم فمثلة ذلك خمسة وعشرون  
وانما ان كان ما فسد صومها عشرة من اول الشهر  
وخمس من اخر الشهر فيوم الفطر هو السادس  
من حيضها لا يصوم فيه ثم يصوم سبعة عشر  
ثم لا يجزئها صومها في اربعة ايام بقية حيضها  
ثم يجزئها في خمسة عشر بعد ها في الوجه الثاني  
يجب عليها ان تصوم تسعة عشر يوما في اختيار  
الوجه الاول احتياط هذا خلاصة ما في المحيط  
والثاني ارجح ومن اشكل عليه شيء مما كتبت  
فليرجعها وان تسعة وعشرين بقضى في الوصل  
عشرين لاحتمال ان يكون اول القضاء او الحيض  
مع كون القواشث عشر كذا نقل عنه ونفصليها  
في البحر الرائق من انه لجواز حيضها في كل شهر  
عشرة ايام فاذا قضيت عشرة يجوز حصولها  
في الحيض فتقضى عشرة اخرى انتهى وفي الفصل  
اربعة وعشرين ونقل عنه يجزئها هذا القضاء  
على ما ذكرنا في الفصلين انتهى وهو جواز يوافق قضاء  
صومها ابتداء حيضها لا يجزئها صومها في عشر



ثم يجوزها في أربعة عشر جملة ذلك أربعة عشر يوم  
وان علمت انها حيضها في كل شهر مرة عطف على  
قوله وان لم يعلم وان علمت او بالآثار او لم يعلم انه  
بالآثار تقتضي اثني عشر مطلقا واصله او فصل  
كذا نقل عنه فعلى التقدير الاول تقتضي ذلك لان  
لا اثر ما قسد في الشهر واحد عشر يوما فتقتضي ضعفها  
وعلى التقدير الثاني تقتضي ذلك ايضا وهو الاصح  
احتياطا لجواز ان يكون الحيض بالآثار كذا في البحر  
الرائق وان علمت ان ابتداءه بالليل تقتضي عشرين  
مطلقا اي وصلة او فصلا لجواز ان حيضها في شهر  
عشر ايام فاذا قضت عشره يجوز حصولها  
في الحيض فتقتضي عشرة اخرى وان علمت ان حيضها  
في كل شهر تسعة وان علمت ان ابتداءه بتقتضي ثمانية  
عشر مطلقا اي وصلة او فصلا كذا نقل عنه والاد  
تقتضي ضعف التسعة لاحتمال اعتراض الحيض  
في اول يوم القضاء كذا في التاتارخانية وان لم  
تعلم ان ابتداءه او علمت انه بالآثار تقتضي عشرين  
مطلقا سواء كان موصولا او مفصولا لا لجواز ان  
يؤفق ابتداء صومها ابتداء حيضها فلا يجزى صومها

في عشرة ايام ثم يجوزها صوم عشرون يوما فقلوبنا  
قضاء عشر ايام فتقتضي ضعفه احتياطا  
وان علمت ان حيضها ثلثة ونسبت طهرها بحمل  
على الاقل خمسة عشر ثلثة من الاقل ثم ان كان  
رمضان تاما وعلمت ان ابتداء حيضها بالليل  
تقتضي تسعة مطلقا واصله او فصلا كذا نقل عنه  
اما الاول فلا يثبت بحمل انها حاضت في اول شهر  
رمضان ثلثة ثم طهرت خمسة عشر ثم حاضت  
ثلثة ثم طهرت خمسة عشر فقد قسد من صومها  
ستة ايام فاذا وصلت فقد جاز من صومها  
بعد الفطر خمسة ثم تحيض ثلثة فيفسد صومها  
فصار ثمانية بقي عليها صوم يوم فيصير تسعة واما  
الثاني فلان الواجب عليها من القضاء ستة ايام  
ويحتمل اعتراض من الحيض في اول يوم القضاء  
فيفسد صومها في ثلثة ايام ثم يجوز في ستة بغير  
شع كذا في التاتارخانية وان لم تعلم ابتداءه اي  
ابتداء حيضها انه بالليل او بالآثار فيحتمل على انه  
بالآثار احتياطا وعلمت انه بالآثار تقتضي اثني  
عشر مطلقا وصلت بيوم الفطر او وصلت اما



اذا وصلت غزاة منه يحتمل انها حاضت في شهر رمضان  
 فيقتصد صومها في اربعة ثم يجوز في اربعة عشر ثم  
 يقتصد في اربعة فقد فسدت من صومها ثمانية و  
 يحتمل ان لا تبدأ في الحيض وابق اول يوم القضاء  
 فيقتصد صومها في اربعة ثم يجوز في ثمانية فجاء  
 ذلك اثني عشر كذا في المحيط والناظر خاتمة وخرج  
 وانظروا انه امر من التقبل على قياس ما ذكرناه  
 ان كان ناقصا يعني ان كان شهر رمضان تسعة  
 وعشرين فخرج على قياس المسئلة المتقدمة و  
 نقول ان يقال يجوز ان يوافق ابتداء صومها ابتداء  
 حيضها فلا يجوز صومها في اربعة من رمضان ثم يجوز  
 في اربعة عشر ثم يقتصد في اربعة فقد فسدت من صومها  
 ثمانية ثم يجوز في تسعة من بقية الشهر فاذ اقضت  
 الثمانية موصولة بالشهر بعد يوم الفصل يجوزها  
 صومها في ستة ايام لا يجوز في اربعة ثم يجوز في يوم  
 فجاء ذلك اثني عشر وان وجب عليها صوم شهرين  
 في كفارة القتل او الاططار قبل الابتداء بشبان  
 العادة واستمرار الدم اذا الاططار في هذا الابتداء  
 لا يوجب كفارة لكن الشبهة في كل يوم لترتيب

الحيض والظهور فهذا على وجهه كذا في المحيط  
 وانما ان الى تقصيرها بقوله فان ما ان ابتداء  
 حيضها بالليل ودورها في كل شهر يصوم سبعين يوما  
 لان الواجب عليها صوم سبعين يوما فان كان  
 دورها في كل شهر يجوز صومها في عشرين يوما من  
 كل اثنين فاذ اصبحت سبعين فقد تيقنت كذا  
 صومها في سبعين يوما كذا في المحيط والثاني خاتمة  
 وان لم تعلم الا اوله في ابتداء حيضها بالليل وح  
 يحتمل على انه بالليل ارجح طالما مر غير مرة يصوم  
 ثمانية واربعة لجزائها في يوافق ابتداء صومها ابتداء  
 حيضها فلا يجوز صومها في احد عشر يوما ثم يجوز  
 في تسعة عشر ثم لا يجوزها في احد عشر ثم يجوز في تسعة  
 عشر ثم لا يجوزها في احد عشر ثم يجوزها في تسعة عشر فبلغ  
 العدد سبعين فانما جاز صومها في تسعة وخمسين  
 يوما ثم لا يجوزها في احد عشر ثم يجوزها في ثمانية فبلغ  
 العدد مائة واربعة وهو ما جاز به صومها في سبعين  
 يوما يفتن كذا في الثاني خاتمة هذا اذا لم يجر  
 الوجهين واما على قول اكثر مشايخنا يصوم سبعين  
 كذا في المحيط وان لم تعلم الثاني اي وان لم تعلم



ان دورها في كل شهر لكن تعلم ان ابتداء حيضها  
 بالليل تصوم مائة لانا نجعل حيضها في هذه الصورة  
 عشرة وطرهرها خمسة عشر وكلما صارت خمسة  
 وعشرين في ستين صار صومها في خمسة عشر فاذا  
 صامت مائة جاز صومها في ستين يوما يقين فسقط  
 عنها الكفارة كذا في المحيط والناثا ركانية وان لم  
 تعلمها اى وان لم تعلم ان ابتداء حيضها بالليل  
 ودورها في كل شهر تصوم مائة وخمسة عشر لان  
 من الجائز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيضها  
 فلا يجزئها صوما في احد عشر ثم يجزئها في اربعة  
 عشر ثم لا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة عشر  
 ثم لا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة فبلغ الله  
 مائة جاز صومها في ستين كذا في الناثا ركانية وان  
 وجب عليها صوم ثلثة ايام في كفارة يمين و  
 علمت ان ابتداء حيضها بالليل تصوم خمسة عشر  
 لا احتمال ان يوافق ابتداء صومها لاربع عشر من  
 طهرها فلا يجزئها صوم يومين لعدم التتابع  
 ثم لا يجزئها عشرة ثم يجزئها ثلثة كذا نقل عنه  
 قوله لاربع عشر اى لاربع عشر في بقى من طهرها

يومان جاز صومها فيهما ثم لا يجزئها صومها في عشرة  
 وانقطع التتابع فان صوم ثلثة ايام في كفارة  
 اليمين يجب متابعتها وعدد الحيض فيه لا يكون  
 عفو لانا نجعل ثلثة خاليه عن الحيض بخلاف  
 الشهرين وقية احتمال آخر وهو ان يوافق ابتداء  
 صومها ابتداء حيضها في لا يجزئ صومها في عشرة  
 ويجزئها ثلثة بعد ها وذلك ثلثة عشر لكن فعلها  
 ان تحاط و تصوم خمسة عشر يوما هذا او يلى  
 ما في المحيط والناثا ركانية او تصوم ثلثة ايام ثم  
 تقطر عشرة ثم تصوم ثلثة يعني وان شاءت  
 صامت ثلثة ايام ثم بعد عشرة ايام تصوم ثلثة  
 اخرى فتيقن على ان احدى الثلثين وافقت بزمان  
 طهرها و جاز صومها فيها عن الكفارة كذا في الناثا  
 ركانية وان لم تعلم ان ابتداء حيضها بالليل تصوم  
 عشر يوما لان من الجائز ان الباقي من طهرها حين  
 شرعت في الصوم يومان فلا يجزئ صومها فيها  
 عن الكفارة لانقطاع التتابع ثم لا يجزئها في احد  
 عشر يوما بسبب الحيض ثم يجزئها في ثلثة جملة ذلك  
 ستة عشر كذا في المحيط والناثا ركانية او تصوم



ثلثة وتقطر سبعة ونصوم اربعة وقد سبق بيان  
 نظيره انفا قد ذكر او على قلبه اى على عكسه وفي  
 المحيط والتا تاريخانية وتفعل على قلبه وتطهر صحته  
 بالامتحان انتهى وهو قول ابى على الدقاق وهو الصحيح  
 كذا ذكره فيهما وان وجب عليها قضاء عشرة من رمضان  
 تصوم ضعفها هذا اذا علمت ان ابتداء حيضها  
 بالليل والافا حد او عشرين كذا نقل عنه اما متابعوا  
 او تصوم عشرة في عشر من شهر مثلا ثم نصوم مثله  
 في عشر اخر من شهر اخر توضيحه فان شاءت  
 صامت عشرين يوما كما بيئا وان شاءت صامت  
 عشرة ايام في شهر ثم في شهر اخر عشرة اخرى  
 سوى العشرة الاولى لتيقن باحدى العشريتين  
 توافق زمان طهرها كذا في المحيط والتا تاريخانية  
 وهذا الاخبار اى المذكورة من القاعدة وهى قوله  
 وان وجب عليها قضاء عشرة اى يجزى فيما دون  
 العشرة توضيحه وان علمت ان حيضها يكون في كل  
 شهر ثلثة او اربعة فعليها بعد مضي رمضان قضاء  
 ضعف عدد ايامها وان شاءت صامت ايامها في  
 عشرة من شهر ثم في شهر اخر صامت مثل ذلك

لتيقن

لتيقن ان احدهما توافق زمان طهرها كذا في المحيط  
 والتا تاريخانية وان طلقت رجعا يحكم بانقضاء  
 الرجعة بمضي سبعة وثلاثين لان هذا امر محتاط  
 فيه ومن الجائز ان حيضها كان ثلثة وطهرها كان  
 خمسة عشر وكان وقوع الطلاق في اخر جزء من  
 اجزاء طهرها وتنقض عدتها بمضي سبعة وثلاثين يوما  
 لان في هذه الصورة تنقض عدتها بثلاث حيض  
 كل حيض ثلثة وبطهرين كل طهر خمسة عشر وهذا  
 الجواب في حق امراءة لا يعرف مقدار حيضها في كل  
 شهر كذا في المحيط والتا تاريخانية واما بيان انقضاء  
 عدتها فقد سبق في صدر هذا الفصل هذا حكم الاضلال  
 العام وما يقربه وكونه اضلالا عاما بنسخ زيادة  
 المضاج من ملا حضنة ما سيجى واما الخاص فوقوف  
 على مقدمة وهى ان اضلت امرأة ايامها في ضعفها  
 او اكثر فلا يتيقن في يوم منها بحيض بخلاف ما  
 اذا ضلت في اقل من الضعف مثلا اذا اضلت  
 ثلثة في خمسة فانها يتيقن بالحيض في اليوم الثالث  
 فانه اول الحيض او اخر الحيض او الباقي منه يتيقن  
 فتترك الصلوة فيه كذا في التا تاريخانية فتقول



ان علمت ان ايامها ثلثة عليها فاضلتها في العشرة  
الاخيرة من الشهر ولا تدري هي في اى موضع من  
العشرة ولا راي لها في ذلك كذا في المحيط والتاتارخانية  
والقاء للعطف وهذه الجملة معطوفة على قوله علمت  
جواب الشرط قوله تصلي من اول العشرة بالوضوء  
للترويض بين الحيض والطهر كذا في التاتارخانية  
لوقت كل صلوة اى لكل صلوة على حسب الاختلاف  
بين المشايخ كذا في التاتارخانية قوله ثلثة ايام  
بالنصب مفعول ثم تصلي بعد ها الى اخر الشهر  
بالاغتيال لوقت كل صلوة لترويض بين الطهر والخروج  
من الحيض كذا في المحيط والتاتارخانية الا اذ ذكرت  
وقت خروجها من الحيض فتغتسل في كل يوم في ذلك  
الوقت مرة وان اربعة اى وان اضلت اربعة في  
عشرة تصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاغتيال  
الى اخر العشرة لما ذكرنا اتفاقا وفس عليه اى على المذكور  
من الامثلة الخمسة يعنى وان اضلت خمسة في العشرة  
فانها تصلي خمسة من اول العشرة بالوضوء لوقت  
كل صلوة ثم تغتسل ايضا لوقت كل صلوة وان ستة  
اى وان اضلت ستة في عشرة صلت من اول العشرة

اربعة ايام

اربعة ايام بالوضوء لوقت كل صلوة ثم تدع يومين  
ثم تصلي اربعة ايام بالاغتيال لوقت كل صلوة  
لان الخامس والسادس حيض يتيقن لان ايامها ان  
كانت من اول العشرة فالخامس والسادس من اخر  
حيضها وان كانت من اخر الشهر فالخامس والسادس  
اول حيضها ثم الى اخرها وثم الخروج كذا في المحيط  
والتاتارخانية تتيقن بالحيض في الخامس والسادس  
وتفعل في الباقي مثل ما سبق يعنى صلت بالوضوء اربعة  
من اول العشرة ونترك الصلوة والصوم يومين  
ثم تغتسل لكل واحد من الاربعة الباقية من العشرة  
وان سبعة فيها اى وان اضلت سبعة في عشرة يتيقن  
في اربعة بعد الثلثة الاول بالحيض يعنى صلت  
بالوضوء ثلثة ايام من اولها وتدع اربعة ايام  
لتيقن بالحيض فيها ثم تغتسل لكل صلوة ثلثة ايام  
كذا في المحيط والتاتارخانية والبحر الرائق وفي التاتارخانية  
التي اضلت في العشرة يتيقن بالحيض في ستة بعد  
الاولين والجملة معطوفة على قوله وان سبعة ايام  
والمعنى وان اضلت ثمانية في عشرة فانها تصلي  
في اليوم اولها بالوضوء ثم تدع الصلوة في ستة



لتيقن بكونها أيام الحيض ثم تصلي يومين بالاغتسال  
 ليؤتم الخروج عن الحيض وفي السنة التي اضلت  
 في الهيمة يققن بثمانية من الحيض بعد الأول  
 في العشرة فالجملة معطوفة على قوله وفي الثمانية  
 والمضي وان ضلت تسعة في عشرة فانها تصلي في أول  
 العشرة يوما بالوضوء ثم تدع الصلوة ثمانية ثم  
 تصلي يوما بالاغتسال يوما الكل في الثنا دارخانه  
 وان علمت انها تطهر في آخر كل شهر ولا تدري كم كان  
 أيامها فالي العشرين في طهر بيقين لان الحيض لا يزيد  
 على عشرة أيام تتوضأ لوقت كل صلوة بيقين وبأيتها  
 زوجها ثم في سبعة بعد الغسل تصلي بالوضوء للشك  
 في الدخول لانه كان حيضا ثلثة فهذه السبعة من  
 جملة طهرها فتصلي فيها بالوضوء لوقت كل صلوة  
 بيقين وان كان حيضا عشرة فهذه السبعة من جملة  
 حيضها فتصلي فيها بالوضوء لوقت كل صلوة بالشك  
 وتترك الصلوة في الثلثة الاخيرة للتيقن بالحيض  
 ثم تغتسل في آخر الشهر غسلا واحدا او كل ذلك  
 في الثنا دارخانه والمخط وفيها وان علمت انها ترى  
 الدم اذا جاوز العشرين ولم تدركم كانت تدع الصلوة

ثلثة بعد العشرين لان الحيض لا يكون اقل منها  
 ثم تصلي بالغسل الى آخر الشهر وعلى هذا يخرج  
 من التفصيل سائر المسائل وان ضلت عاودتها في  
 النفاس فان لم يجاوز الدم اربعين فظا أي كل نفاس  
 كيف كانت عادته وترك الصلوة والصوم  
 لما عرفت في الفصل الثاني فلا تقض شيئا من الصلوة  
 بعد الاربعين كذا نقل عنه فان جاوزت اربعين وان  
 لم يغلب ظنهما على شيء قضت صلوة الاربعين  
 فان قضت في حال استمرار الدم تعيد بعد عشرة  
 أيام وان سقطت سقطا ولم تدركه فستبين  
 الخلق اولابان اسقطت في المخرج مثلا وكان  
 حيضا عشرة وطهرها عشرين ونفاسها اربعين  
 وقد اسقطت من أول أيام حيضها ترك جواب  
 ان الصلوة عشرة وهي قدر عادتها بيقين لانها  
 اما حائض او نفساء كذا في بحر الرائق ثم تغتسل  
 وتصلي عشرين بالوضوء وهي عادتها في الطهر  
 بالشك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة كذا  
 كذا في بحر الرائق ثم تترك الصلوة عشرة وهي قدر  
 عادتها بيقين لانها اما نفساء او حائض كذا



في فتح القدير وهو قوله اسقطت في المخرج ما يشك  
 في انه مستبين الخلق او لا واسقطت ان اسقطت  
 اول ايامها تركت الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها  
 اما حائضه او نفثاء ثم تغتسل وتصلّي عاداتها  
 في الطهر بالشك لاحتمال كونها نفثاء او طاهرة ثم  
 ترك الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها اما نفثاء  
 او حائضه ثم تغتسل وتصلّي عاداتها في الطهر بيقين  
 ان كانت استوفت اربعين من وقت الاسقاط  
 والا فبالشك بالقدر الداخل فيها وبيقين في الباقي  
 ثم تكبر على ذلك انتهى وان اسقطت بقاياها  
 فانها تصلّي من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر  
 بالشك ثم قدر عاداتها في الحيض بيقين وحاصل  
 هذا كله انه لا حكم للشك ويجب الاحتياط وفي  
 كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من النسخ  
 فاحذر منه انتهى وكذا نقله صاحب الاشباه في  
 البحر الرائق هذا برّد على تصوير المصنف ايضا  
 فان لهما واحدا ويؤيد ما نقله عنه عند هذا التصوّر  
 من انه هكذا ذكر صدر الشهيد وكذا في الخلاصة  
 وفي القاطبة الصارفة مسئلة عن اسقاط الجنين

في فتح القدير وهو قوله اسقطت في المخرج ما يشك  
 في انه مستبين الخلق او لا واسقطت ان اسقطت  
 اول ايامها تركت الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها  
 اما حائضه او نفثاء ثم تغتسل وتصلّي عاداتها  
 في الطهر بالشك لاحتمال كونها نفثاء او طاهرة ثم  
 ترك الصلوة قدر عاداتها بيقين لانها اما نفثاء  
 او حائضه ثم تغتسل وتصلّي عاداتها في الطهر بيقين  
 ان كانت استوفت اربعين من وقت الاسقاط  
 والا فبالشك بالقدر الداخل فيها وبيقين في الباقي  
 ثم تكبر على ذلك انتهى وان اسقطت بقاياها  
 فانها تصلّي من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر  
 بالشك ثم قدر عاداتها في الحيض بيقين وحاصل  
 هذا كله انه لا حكم للشك ويجب الاحتياط وفي  
 كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من النسخ  
 فاحذر منه انتهى وكذا نقله صاحب الاشباه في  
 البحر الرائق هذا برّد على تصوير المصنف ايضا  
 فان لهما واحدا ويؤيد ما نقله عنه عند هذا التصوّر  
 من انه هكذا ذكر صدر الشهيد وكذا في الخلاصة  
 وفي القاطبة الصارفة مسئلة عن اسقاط الجنين



مطلب لعسر الولادة

في الأربعين قال يكره انتهى وفي حاشية البيضاوي  
للسعدى قال النسا يورى عن ابن عباس رضي الله  
وعنه عسر الولادة تشد سماء اصباب الكهف  
على قنذها اليسرا انتهى وفي فتاوى الحجة وقيل  
ان المرأة اذا عسر عليها الولادة تكذب في وطأ  
بسم الله الرحمن الرحيم والفت ما فيها وتخلت  
واذنت لرميها وتحقت انها شرأهيا وتعلق  
في قنذها اليسر تلي الولادة من ساعة ان شاء الله  
تعالى عز وجل وذكر في الفتاوى القابلة اذا انفكت  
بالصلوة وتحاف خروج الولد وسقوطه وهلاكه  
حارثها ان تؤخر الصلوة حتى لا تضري الولد كن  
راى انسانا يغرق في الماء وفي وسعه الخاف  
حارثه التأخير كذا في النافذ خاتمة الفصل  
**السادس** في احكام الدماء المذكورة اما احكام الحيض  
فانني عشر ثمانية يشترك فيها اى في الثمانية النفا  
الاول حرمة الصلوة والسجدة واجبة كانت كسنة  
التلاوة او لا كسجدة الشكر كذا نقل عنه مطلقا  
اى فرضا او واجبا او سنة او نفلا كذا نقل عنه وعلم  
وجوب الواجب بعم المكتوبات والوتر كذا نقل

في حاشية البيضاوي

عنه منها اى من الصلوة اداء وقضاء لكن يجب  
لها اى للمأخض اذا دخل وقت الصلوة ان تقضاه  
وفي البحر الرائق واما تحريم الطهارة فيقول في منع  
المهذب للتووي واما عند امتناعه فيجب لها  
انتهى ونجس عند سجدتها مقدار ما يمكن اداء  
الصلوة فيه بتيسير حال من فاعل لم يجلس وتحميد  
لثلاث زول عنها عادة العبادة وفي رواية يكف لها  
احسن صلوة تصلي كذا نقل عنه والمعتبر في كل  
وقت اخر مقدار التحريم اعني قولها الله فان حاضت  
فيه سقط عنها الصلوة وكذا اذا انقطع فيه يجب  
قضاؤها وقد سبق في فصل الانقطاع وهو الفصل  
الثالث وكلارات الدم وفي بعض الشيخ وكلمات  
الدم تترك الصلوة هذا ظاهر الرواية وعليه  
كثر المشايخ وعن ابي حنيفة في غير رواية الاصول  
لانترك ما لم يستمر الدم ثلثة ايام كذا نقل عنه  
مبنداة كانت اذا كانت بنت تسع سنين كذا نقل  
عنه او مقاداة بشرط تقدم الطهر التام كذا  
نقل عنه وكذا اذا جاوز عادتها في عشرة قال  
في المحیط السر خسى وهو الاصح وهو قول مشايخ



البدان وقال شيخ بلح يؤمر بالاغتسال والصلوة اذا  
 تجاوز عايتها كذا نقل عنه ونقل ايضا عنه ولكن اذا  
 تجاوز العشرة تقضى ما دون العادة انتهى وابتدأت  
 لي بالذم قبلها الى قبل العادة الا اذا كان الباقي  
 من ايام طهرها ما لو وضع الى خبزها حياوز العشرة  
 مثلا امرأة عادت بها في الحيض سبعة وفي الطهر عثرون  
 رأت بعد خمسة عشر من طهرها ما تؤمر بالصلوة  
 في عشرين ولو رأت بعد سبعة عشر من طهرها  
 تؤمر بتركها هكذا اطلقوا لكن ينبغي ان يقيد بما  
 اذا لم يصح الباقي من الطهر اقل الحيض والطهر والا  
 فلا شك في ان من عادت بها ثلثة في الحيض واثلاثون  
 في الطهر اذا رأت بعد العشرين تؤمر بترك الصلوة  
 كذا نقل عنه ثم انقطع قبل الثلثة او حياوز العشرة  
 في المعتادة تؤمر بالقضاء وان سمعت اى الحائض  
 ماية السجدة لا سجد عليها لا اداء ولا قضاء لانها  
 ليست اهلاها الثاني حرمة الصوم مطلقا فرضا  
 او نفلا كذا عنه لكن يجب قضاء الواجب منه اى  
 من الصوم قوله فان رأت ساعة من نهار ولو قيل  
 الغروب فسدت صومها مطلقا وقد مر بيانها

ووجب

ويجب قضاء تمثيله وتفصيله لما قبله وفيه رد  
 لما ذكره الصدر الشريفة في شرح الوقاية من انه  
 والصائمه اذا حاضت في النهار فان كان في اخره  
 بطل صومها فيجب قضاؤها ان كان صوما واجبا  
 وان كان نفلا لا بخلاف صلوة النفل اذا حاضت  
 في حالها انتهى وجه الرد ما ذكره عصام الدين فان  
 وجه الفرق خفي لان النفل مطلقا يصير لازما  
 بالشروع وسبب ذلك في كفاية الشعي من افه  
 روى في الاختيار ان ادم عليه السلام لما اهبط  
 الى الارض مع حوى لم ترنجاسة قبل ذلك فحاضت  
 وهي في الصلوة فسالت ادم عليه السلام فلم يعلم  
 الجواب حتى نزلت جبرائيل عليه السلام فسأله  
 ادم عليه السلام فلم يعلم حتى يرجع وجاء وأمره  
 ان يأمرها بترك الصلوة ايام حيضها ولم يأتها  
 الامر بالقضاء ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمه  
 فسالت ادم عليه السلام في ذلك فقال افطري  
 فجاء جبرائيل عليه السلام وامر ان يأمرها بالقضاء  
 فقال ادم يا رب كل واحد منهما عبادة كيف بالقضاء  
 في احدهما دون الاخر فاوحى الله تعالى اليه انك





تعود اليه في المرة الاولى في كل ما حكتنا وفي الثانية  
جاءت بركاتك فها قينا بالقضاء ولنعلم ان المرجع  
في جميع الامور الى الله تعالى كذا في التاتارخانية  
وكذا هو مخرج في صلوة التطوع والسنن كما  
يقضي اذ وجبت بالشرع كما في جامع الرموز  
وفي صلوة التطوع لا تجب بالشرع كما في جامع الرموز  
وكذا اذا وجبت عليها نفسها صلوة او صوما في  
يوم في الحظ فيها يجب القضاء ولو اوجبتا في  
انكاس الحيف لا يلزمها شيء والمثالث حرمة قراءة القرآن  
وفيه اشعار بخوان سائر الكتب السماوية لانهم  
حرفوها في المحيط لكونه مكروه كما في جامع الرموز  
قد صرح به المفسر بقيد هذا وذكر في جامع الرموز  
ولا يقراء الا بضربا من القرآن عند الكرمي وابية  
تامة عند الظحاوي والاول هو الصحيح ان مادونا  
لا يمنع انتهى والى الاول اشار بقوله ولودون اية  
كما في سورة التمل من قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم  
فانه بعض اية من قوله انه من سليمان وانه الابه  
هذا اذا قرأ اذا قصد انه قرآن اما اذا قرأ اذا  
قرأ على قصد الثناء او افتتاح امر لا يمنع في اصله الرأ

وفي التسمية

وفي التسمية اتفاقا انه لا يمنع ان ياتي على قصد  
الثناء او افتتاح امر كذا في الخلاصة الجلي والبر  
الرائق ولهذا قيد بقوله اذا قصدت القراءة  
فان لم تقصد القراءة في الاية الطويلة كذا في  
قرايتها حرام كما في مادونا الاية لكن فيه خوام  
اذا قصد انه قرآن كما سبق اتفاقا وهو المفهوم  
اكثر الكتب كالمحيط وفي الاية صفة فاحتمل كذا في  
عنه وفي القصيدة كقوله تعالى ثم يظروا مادونا  
الاية لسم الله فقط لا في اوائل السور فلا في  
القيستا في ذكر في شرح الكيداني قالوا انها اربعة  
لكن لم يثبت قرانا يقينا انتهى وذكر في موضعها هو  
منه وذكر ابو بكر الانصاري انها اية في حق حرمة  
المسنون جواز الصلوة ولم يوجب ما في جواشي  
الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور  
من مذهب ابي حنيفة ربح نعم ثبت ذلك من مذهب  
مالك ربح انتهى ولكن ما ذكره الزيلعي من انه اما اذا  
قرأ على قصد الذكر والثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم  
والحمد لله رب العالمين فلا بأس به بالارتفاق مخالف  
لما فهم من ظاهر المتن فتمل للتميم والحمد لله للشكر



فيجوز وتذكر في فتح القدير نقلا عن الخلاصة وأما  
قراءة ما دون الآية نحو بسم الله الرحمن الرحيم و  
الحمد لله أن كانت فاصلة قراءة القرآن يكره وإن  
قاصدت في تكرار النعم والثناء لا يكره والمعلمه تقطع  
بأن كل كلمتين هذا قول الكرخي وفي الخلاصة والنظر  
وهو الصحيح ويكره قراءة التوراة والإنجيل والزبور  
لأن الكل كلام الله تعالى ما يدل منها كذا ذكره التوابع  
ويعمل الفهم لا يفيد وفي جامع الرموز وعن أبي  
حنيفة ربح أنه لو تضمنت فلا بأس به وبه يفتي  
ونجم الائمة البخاري لأن الجنبه تقبل التجزية وفيه  
انطلاق المشايخ كما في الجواهر انتهى ولا يكره  
التجزي وقراءة الفتوت وسائر الأذكار والدعوات  
وفي جامع الرموز لا يكره النظر في القرآن من الحائض  
والجنب كما قال عاقل المشايخ انتهى والرابع حرمه  
مستن ما كتب فيه آية ثالثة وفيه إشارة إلى أنه  
يمنع مستن شروح كتب التحو كذا في البحر الرائق  
ولودرها ولو حقا وفي الهداية يكره مستن بالكم  
هو الصحيح لأنه تابع بخلاف كتب التريفة حيث  
يرخص في مستها بالكم لأن فيه ضرورة انتهى

بشير المص إليه وفي فتح القدير والمراد بقوله  
يكره مستن بالكم كراهة تحريم انتهى وفي البحر الرائق  
قال بعض مشايخنا المشايخ حقيقة المكتوب حتى  
أن مستن الجلد ومواضع البيضا لا يكون لأنه لا  
يمس القرآن وهذا القرب إلى القياس والمنع  
أقرب إلى التعظيم انتهى وفي كلام المص إشارة  
إلى الثاني كما لا يخفى وكذا في التوراة والإنجيل  
قوله ما كتب كالتفسير والحديث والفقه ونبأه  
وجلده المتصل به ولو منسنة وضمير المفعول  
راجع إلى كل واحد من المذكور من التفسير ونحوه  
بجائز منفصل كالخرطة والجلد المشترز فلا  
يمس الجلد المشترز وهو الصحيح كما في النجاة  
وذكر في المحيط الأصح أنه لا بأس بمسها كما في جامع  
الرموز ولو كره جاز والصواب تأنيث الضمير  
البارز كما في بعض النسخ وذكر مسكين يكون للمخاض  
مستن المصحف بالكم وهو الصحيح كذا في الهداية  
ويجوز مستن ما فيه وذكر ورد عاء يعني ذكر غير  
القرآن كما قال عاقل المشايخ كما في جامع الرموز  
ولكن لا يستحب ولا تكتب القرآن ولا الكتب



الذي في بعض سطور اية من القرآن وان لم تقرأ  
وفي فتح القدير واما الكتابة ففي فتاوى اهل سمرقند  
يكره لانه يكتب بالقلم وهو في يد وذكر ابواليث  
لا يكتب وان كانت الصحيفة على الارض لو كان  
مادون الآية وذكر القلوري انه لا بأس اذا كانت  
الصحيفة على الارض انتهى وغسل اليد لا ينفع  
وفي جامع الرموز ولو غسل يده فعن ابى حنيفة  
لا بأس غسل المصحف كما في المحيط وما قاله المصنف  
هو الصحيح كذا في البحر الرائق والخامس حرمة  
الدخول في المسجد اي في موضع العبادة المعهودة  
فيشتمل الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد  
انه لا يمنع عن مسجدها كما في جامع الرموز الا  
في الضرورة كالخوف من السبع واللعن والبرد  
والعطش والاولى عند الضرورة ان يجمع ثم  
تدخل ويجوز ان تدخل مصلى العيد لكن ذكره  
في جامع الرموز والبيان لا يمنع عن الدخول كما ذكره  
ابو البشير الا ان الجمهور مانعة انتهى ومصلى الختان  
والدرسة والرباط لا يمنع عن دخولها كما في البحر الرائق  
وزيادة القيلولة فروع يكره كتابة القرآن واسما الله

تعالى

تعالى على الدلالة والمجاز وبالحذران وما يفرش  
ولو كان رقيه في غلاف متخاف عنه لم يكن دخول  
المخلأ به والاحتراز عن مثله افضل الكل وفي فتح  
القدير والسادس حرمة الطواف وحيثما لا يمنع  
شئ من اعمال الحج كنفاسها الانقواف فلو حاضت  
قبل الاحرام اغتسلت واخرمت وشهدت بجميع  
المناسك الا الطواف والسعي كذا في مختصر الوفاة  
وشرحه جامع الرموز والسابع حرمة الجماع  
واستمتاع ما تحت الازار اي استمتاع الزوج  
منها بما يشمله تحت الازار من السرة الى الركبة  
من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او بالتحني  
او بالمس وهذا عندهما وقال محمد انه لا يمنع الا  
الاستماع من الفروج وبه يقول كما في شرح التاويلات  
وبالاول يفتى كما في المظهرات الحل في جامع الرموز  
وذكر في الدرر وتحلى القبلة وملاسة ما فوقه  
انتهى وبلثت الحرمة باختيارها فلو قالت  
حضرت وكذبها الزوج حرم وطئها كما في جامع الرموز  
وكذا في فتح القدير وان جامعها طاعين انما بكسر  
الثاء ويقال اسم الرجل اذا وقع في الائم بكسر الهمزة



كذلك في الاختيارية وعليهما التوبة والاستغفار وسجدة  
ان يتصدق بديتار هو في الاصل اسم لصنوبر  
ميدون من ذهب وفي الشريعة اسم لثقال من  
ذلك المصنوب كذا في جامع الرموز المثلث هو  
لغة ما يوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون  
موزون منه قطعة ذهب مقدار بعض حرين قيراطا  
والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقطوعة  
ما استدل من طرفها المثلث مائة شعيرة كذا في كتاب  
الكوكبة من جامع الرموز وان كان اى وقوع الوقاع  
في اول الحيض ونصفه اى نصف الدينار ان كان  
اى ذلك الوقوع في اخره اى اخر الحيض وكفر  
مستحله لان حرمته ثبت بنص قطعي كذا في الدرر  
وفي فتح القدير ولو اتاها مستحلا كفر وعالم بالونه  
بالحرمة اى كبيرة ووجبت التوبة انتهى وفي  
البحر الرائق ووطئها في الفرج عالما بالحرمة فحراما  
كبيرة لا جاهلا ولا ناسيا ولا مكروها انتهى لكن  
ذكر في جامع الرموز اختلاف في كفر المستحل وان  
وطئها فلا شئ عليه الا التوبة وفي تنوير الابصار  
انه بكفر مستحله وعليه التقويل انتهى الثامن

وجوب الغسل للقادرة او التي هي للعاجزة عند  
الانقطاع واما الاربعة من الاثنى عشر المختصة  
بالحيض فاولها تغلق انقضاء العدة بالحيض  
وثانيها الاستبراء صورته من ملك امه بغير  
او نحوه ولو بركا او مشربة من امرأة او عبثا  
او محرمها او من مال الصبي حرم عليه وطئها  
ودواعيه حتى تستبرى بحيضه فيمن تحيض  
وشهر في ذات شهر ويوضع الحمل في الحامل  
كذا في الوقاية وفي جامع الرموز قال لا يستبراء  
واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على  
وجوبه وقال عامة العلماء انه لا يكفر بشوته  
بخبر الواحد انتهى وثالثها الحكم ببلوغها وقد  
مرور ابعها الفصل بين طلاق السنة في  
البدعة وفي الوقاية احسنه طلقته فقط في  
طهر لا وطئ فيه وحسنه وهو التمسى طلقته  
لغير الموطئة ولو في حيض والموطئة تفرق  
الثلاث في اطهار لا وطئ فيها فيمن تحيض وانهر  
في الايسة والصفيرة والحامل وحمل طلاقين  
عقيب الوطئ وبدعية ثلث او ثنتان بمرة او



او مرتين في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر  
 وطئت فيه او حيض موطوءة ويجب رجعتها  
 في الاصح سكتا في الوقاية وذكر في صدر الشريعة  
**واعلم** ان التطلاق انقض المباحات فاحشة  
 واحدة في طهر لاوطئ فيه اما الواحدة فلانها اقل  
 واما في الطهر فلانه ان كان في الحيض يمكن ان  
 يكون نيفرة الطبع الوجه المصلحة واما عدم الوطئ  
 فلا يكون شبهة العلوق انتهى وذكر في جامع  
 الترمذ وفيه دلالة ان السنة نوعان سنة عبادة  
 وسنة اتباع كالطلاق على الوجه المذكور متابع  
 لابن عليه السلام انتهى واما الاستحاضة فحدث  
 اصغر كالتو عاف الدائم لا يمنع الصلوة ولا الصوم  
 ولا الوطئ لقوله عم نوضق وصل وان قطر الدم  
 على الحصى كذا في الهداية **تذنب** انما سماه به  
 لان مضمون هذا الفصل كالنذنب والتفريع على  
 ما تقدم كذا ذكره الامام الرازي في شرح الآثار  
 في حكم الجنابة والحدث اما الاول فكالتفاس وانما  
 قال ذلك ولم يقل وكالحيض فان الفرق بينهما  
 كثير كما بين في الفصل السادس فراجعه الا انه

لا يسقط الصلوة ولا يحرم الصوم والجماع ولو  
 قبل الوضوء واذا اراد ان تاكل او يشرب يغسل  
 يديه لكن ذكر في التاتارخانية واذا اراد الجنب الاكل  
 فيبغى ان يغسل يديه ثم يتيمض ثم تاكل انتهى ويجوز  
 للجنب ان يذكر الله تعالى وتاكل ويشرب اذا تمضمض  
 وبعاود اهله قبل ان يغسل قال في المنتقى الا انه لا يحتمل  
 فانه لايات اهله ما لم يغسل وللجنب ان يغسل الميت  
 وكره ابو يوسف ذلك الى ان يرضى ولو عاود جنب اهله  
 او نام قبل ان يتوضأ لم يكره وفيه اختلاف المشايخ  
 ويجوز خروجه لحواججه واما حكم الحدث فتلذذه  
 الاول حرمة الصلوة والسجدة مطلقا سواء كان وضوا  
 او واجبا او سنة او نفلا والثاني حرمة مس ما فيه  
 ابه تامة وكتب التفسير ولو بعد غسل اليد وقد  
 مر بيانه ولكن يجوز دفع المصحف الى الصبيان  
 لان في المنع تضيق حفظ القرآن وفي الامر بالتطهير  
 حرجا بهم وهذا هو الصحيح ولكن في ظاهر نوع ابراهم  
 جواز مس العرافع بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم  
 يقل به احد وما خذنا ذكرته ههنا مذكورة في شرح  
 منية المصلي للعلا مة الحلبي وان كان بينهما فرق فراجعه



والأباني بمن كتب الأحاديث والفقه والأذكار و  
السجدة أن لا يفعل والثالث كراهة الطواف في جوار  
له قراءة القرآن ودخول المسجد وذكر في الهداية والجنائز  
حلت القيم دون الحديث فيفترقان في حكم القراءة  
انتهى ثم إن الحديث إذا استوعب وقت صلوة والماء  
بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضع المعذور لصلوة  
لا يعيد له أن يصلي الظهر به عندهما هو الصحيح لأنها  
بمنزلة صلوة الكسبي بأن لم يوجد فيه زمان حال عنه  
يسع الوضوء والصلوة يسمى ذلك الحدث عذرا  
فصاحبه أي صاحب ذلك الحدث معذورا وصاحب  
العذر عطف على معذور وحكمه أن لا ينقض وضوءه  
من ذلك الحدث متعلق بوضوء وقوله يتجدده تنقلا  
بلا ينقض إلا عند خروج وقت مكتوبة فيصلي به  
في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل ولا يجوز  
لأنه إن لم يمسح خففه إلا في الوقت هذا إذا كان الدم  
سائلا عند اللبس أو الطهارة وأما إذا كان منقطا  
عندهما معا يمسح تمام الملة كالصحيح كذا نقل عنه  
ولا يجوز إمامته بغير المعذور ثم في البقاء لا يشترط  
الاستيعاب بل يكفي وجوده في كل وقت مرة

ولم

ولم يوجد في وقت تام سقط العذر من أول  
الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء الوضوء أو الصلوة  
ودام الانقطاع إلى آخر الوقت الثاني يعيد تلك  
الصلوة لوجود الانقطاع التام كذا نقل عنه وإن  
عاد قبل خروج الوقت الثاني لا يعيد لعدم الانقطاع  
التام كذا نقل عنه ولو عرض بعد دخول وقت  
فرض انظر إلى آخره فإن لم ينقطع يتوضأ ويصلي  
ثم إذا انقطع في أثناء الوقت الثاني يعيد تلك  
الصلوة لأنه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم  
يكن معذورا وقد صلى بالحدث فلا يجوز كذا نقل  
عنه وإن استوعب الوقت الثاني لا يعيد لثبوت  
العطف من ابتداء العروض والحاصل أن الثبوت  
والسقوط كلاهما يعتبران من زوال الاستمرار  
إذا وجد الاستيعاب كذا نقل عنه وإنما قلنا من  
ذلك الحدث إذا لو توضع من آخر أي من حدث  
آخر كالرجوع والبول فسال من عذره نقض وضوءه  
وإن لم يخرج الوقت وإن لم يسل لا ينقض وإن  
خرج الوقت وإنما قلنا يتجدد إذا لو توضع من  
عذره ففرض حدث آخر ينقض وضوءه في الحال



٢٥  
وان لم يعرف ولم يسأل من عذره لا ينقض بخروج  
الوقت ولله درة المص في ذلك التفصيل وان  
سأل الدم من احد من غيره فقط فتوضأ ثم سأل  
من اخر لينقض وضوؤه وان سأل منهما فتوضأ  
فانقطع من احدهما لا ينقض ببلأخر خروج الوقت  
لانه حدث جديد كذا في فتح القدير والحدري  
وهو الحب الذي يظهر في جسد الصبي كذا في كفا  
النهاية في اللغة وبالنزك في حجب والدمامل  
يجمع الدمامل بالضم ويقع الميم المستددة بوقوف  
جمع وما ميل كلور فارسيه وعربيه مستقلة  
كذا في الاخترية قروح لا واحدة حتى لو توضأ  
بفضها غير سائل اى منها سائل ومنها غير سائل  
فتوضأ ثم سأل غير سائل انتقض وضوؤه ولو  
توضأ وكلها سائل لا ينقض ولو خرج الوقت  
وهو في الصلوة تستأنف ولا يبني لان الانقضاء  
بالحدث السابق حقيقة الا ان ينقطع قبل  
الوضوء ودام الانقطاع حتى خرج الوقت  
وهو في الصلوة فلا ينقض وضوؤه ولا يفسد  
صلوته وفيه اشعار بان الوقت لو خرج في

خلال

خلال الوقتية لم يفسد وهو الاصح وهو الاقضاء  
وهو الاصح كما في قضاء الزاهدى ويستثنى من ذلك  
خروج وقت الفجر فانه مفيد كما في جامع الرموز  
ولو توضأ المعذور بغير حاجة ثم سأل عذره انتقض  
وضوؤه وكذا الوضوء لصلوة قبل وقتها قاله  
بعضهم لا ينقض والاصح انه ينتقض كذا اذ كره  
الزبلي كذا نقل عنه وان قدر المعذور على منع  
السبلان بالرباط ونحوه بلومه ويخرج من العذر  
بخلاف الحائض كما سبق في الفصل الاول ونقل  
عنه والمستحاضة اذا منعت الدم عن الخروج  
ذكر هذه المسئلة في الفتوى الصغرى انها يخرج  
من ان يكون مستحاضة حتى لا يلزمها الوضوء في  
وقت كل صلوة وذكر في موضوع اخر انها لا يخرج من  
ان يكون مستحاضة محيط سرخسى وان سأل عند  
السجود ولم يسأل بدونه يومى قائما او قاعدا لان  
ترك السجود اهون من الصلوة مع الحدث فان  
بايما لها وجود حالة الاختيار في الجملة وهو في  
التفصيل على الدابة ولا يجوز مع الحدث بحال حالة  
الاختيار كذا في فتح القدير وكذا الوصال عند



القيام يصلي قائما كما ان من عجز عن القراءة لو  
قام يصلي قاعدا بخلاف من لو استلقى لم يسلم فانه  
لا يصلي مستلقيا لان الصلوة كما لا يجوز مع الحدث  
الاضرورة لا يجوز مستلقيا الا لهما فاستويا ونرجح  
الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان وما  
اصاب ثوب المعزور اكثر من قدر الدرهم فعليه  
غسله ان كان مفيدا بان لا يصير مرة اخرى  
قال في الخلاصة وعليه الفتوى كذا نقل عنه وان  
كان بحال لو غسله تجتنب ثانيا قبل الفراغ من  
الصلوة جاز ان لا يغسله وهو المختار كذا في  
التقدير والبحر الرائق والله اعلم بالحقايق

